



جامعة عبد الحميد
بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر اكااديمي
الشعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

البنك المركزي و دوره في الحد من تقلبات سعر الصرف
دراسة تحليلية لبنك الجزائر

مقدمة من طرف الطالب:

بن والي عماد

تحت إشراف:

أ.براوين شهرزاد

أعضاء اللجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	مقداد نادية	أستاذة مساعدة أ	مستغانم
مقررا	براوين شهرزاد	أستاذة محاضرة	مستغانم
مناقشا	بن حليلة سليمة	أستاذة مساعدة أ	مستغانم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ...أولاً و

بادئ ذي البدء اشكر الله تعالى أن

يسر أمري و أوصلني لما أنا

فيه...احمده و استعين به و أتوكل

عليه...

فهرس المحتويات

I	فهرس المحتويات
IV	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
الفصل الأول الاطار النظري للبنك المركزي و سعر الصرف	
6	تمهيد
7	المبحث الأول مدخل نحو البنك المركزي
7	المطلب الأول عموميات حول البنك المركزي
7	الفرع الأول : نشأة و تطور البنك المركزي
7	الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي
8	الفرع الثالث: خصائص و أهداف البنك المركزي
9	المطلب الثاني: وظائف و استقلالية البنك
9	الفرع الأول استقلالية البنك المركزي
11	الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي
12	الفرع الثالث: ميزانية البنك المركزي
14	المبحث الثاني: عموميات حول سعر الصرف
14	المطلب الأول مفاهيم حول سعر الصرف
14	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
15	الفرع الثاني : أساليب الصرف و أنواع سعر الصرف
16	الفرع الثالث: آلية تحديد سعر الصرف
17	المطلب الثاني: سوق الصرف الأجنبي
17	الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
17	الفرع الثاني: أسواق الصرف الأجنبية
19	الفرع الثالث: المتعاملون في أسواق الصرف
20	الخلاصة

الفصل الثاني : دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف

22.....	تمهيد.....
23.....	المبحث الأول: سياسة الصرف المعتمدة من طرف البنك المركزي.....
23.....	المطلب الأول: سياسة سعر الصرف.....
23.....	الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف.....
23.....	الفرع الثاني: أهم سياسات سعر الصرف.....
24.....	الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف.....
25.....	المطلب الثاني: عمليات تتم في سوق الصرف الأجنبي.....
25.....	الفرع الأول: عمليات صرف عاجلة.....
25.....	الفرع الثاني: عمليات صرف آجلة.....
25.....	الفرع الثالث: عمليات أخرى.....
26.....	المطلب الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف.....
26.....	الفرع الأول: مفهوم خطر سوق الصرف الأجنبي.....
26.....	الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف.....
27.....	الفرع الثالث: تقنيات تغطية المخاطر.....
29.....	المبحث الثاني: الأنظمة المتبعة من طرف البنك المركزي.....
29.....	المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف.....
29.....	الفرع الأول: نظام سعر صرف الثابت.....
30.....	الفرع الثاني: نظام سعر صرف المرن (المتقلب).....
30.....	الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف.....
30.....	الفرع الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف.....
	المطلب الثاني: سياسة تغطية المستخدمة من طرف البنك المركزي للحد من تقلبات
31.....	سعر الصرف.....

31	الفرع الاول: تعديل سعر صرف العملة.....
32	الفرع الثاني: استخدام احتياطات الصرف.....
32	الفرع الثالث: استخدام سعر الفائدة.....
32	الفرع الرابع: مراقبة الصرف.....
33	الفرع الخامس: إقامة سعر صرف متعدد.....
34	الخلاصة.....
الفصل الثالث : دور بنك الجزائر في استقرار سعر الصرف	
36	تمهيد:.....
37	المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الجزائر.....
37	المطلب الأول : نشأة و تعريف بنك الجزائر
37	الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر.....
38	الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر.....
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر.....
38	الفرع الأول: إدارة بنك الجزائر.....
39	الفرع الثاني: هيئة المراقبة.....
40	الفرع الثالث: مجلس النقد و القرض.....
40	المطلب الثالث: مهام و صلاحيات بنك الجزائر.....
40	الفرع الأول: مهام بنك الجزائر.....
41	الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر.....
43	المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر.....
43	المطلب الأول: تطور نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري.....
43	الفرع الأول نظام الربط بعملة واحدة (1964- 1973)
43	الفرع الثاني: نظام الترجيح بسلة عملات(1974- 1987).....
44	الفرع الثالث: مرحلة تعديل الدينار الجزائري(1987- 1994)
44	الفرع الرابع: المرحلة بعد 1994

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري.....	46
الفرع الأول: الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم المد.....	46
الفرع الثاني: إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك.....	46
المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف.....	48
المطلب الأول: دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار.....	48
الفرع الأول: التنظيم القانوني لسوق الصرف.....	48
الفرع الثاني: تفعيل لدور البنوك في السوق الصرف البنينة.....	49
الفرع الثالث: ضبط سوق البنينة للصرف.....	49
الفرع الرابع: الحفاظ على احتياطات الصرف.....	50
المطلب الثاني: نتائج إدارة سعر الصرف المرن المدار من قبل بنك الجزائر.....	51
الفرع الأول: على مستوى استقرار الدينار الجزائري.....	51
الفرع الثاني: على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي.....	53
الخلاصة.....	55
الخاتمة العامة.....	57
اختبار الفرضيات.....	57
نتائج الدراسة.....	58
التوصيات.....	59
قائمة المراجع.....	61
الملخص باللغة العربية.....	62
الملخص باللغة الأجنبية.....	62

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
12	الميزانية العامة للبنك المركزي	1-I
44	تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1974-1983	1-III
45	تطور سعر الصرف للفترة 1996-2013	2-III
46	تطور سعر الصرف للفترة 2014-2018	3-III

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
16	منحني العرض و الطلب على الدولارات في سوق صرف منطقة اليورو	1-I
19	هيكل سوق الصرف الأجنبي	2-I
50	تطور احتياطات الصرف	1-III
52	تطور أسعار صرف الدينار	2-III
53	تطور معدل التضخم	3-III

مقدمة

كمحاولة لإيجاد علاقة اقتصادية دولية مثلى كان على دول العالم إيجاد إطار تنظيمي للمعاملات النقدية الدولية فيما بينهم، قصد التحكم في الاختلالات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي، أين احتل الاهتمام بسعر الصرف مكانة الصدارة في هذا الإطار التنظيمي، لكون سعر الصرف يعتبر المحور الأساسي الذي يضمن استقرار النظام النقدي الدولي من جهة، وأساس العلاقات التجارية من جهة أخرى، حيث انه اتخذ عدة أنظمة منها أنظمة التعويم وأنظمة التثبيت الى غيرها... وذلك باعتباره متغير اقتصادي كثير التدبب، ما يجعل منه صعب التحكم فيه، لهذا تتبع الدول عدة سياسات صرف تتلاءم مع هذا التدبب.

يعتبر الجهاز المصرفي بمثابة المحرك الرئيسي لأي نظام اقتصادي، وتلعب وحدات هذا الجهاز دورا بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من بين هذه الوحدات هو البنك المركزي الذي يعتبر الركيزة الأساسية لكل دولة وعمودها الفقري فيما يخص سياساتها النقدية المنتهجة. يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة، وتقع على عاتقه مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة، ومراقبة الأجهزة المصرفية، كما توكل إليه مسؤولية الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، كما انه يسعى دائما الى المحافظة على استقرار العملة المحلية وذلك من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

عرف البنك المركزي الجزائري إصلاحات متعددة ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية في إطار إصلاح المنظومة المصرفية لسنوات التسعينات مصحوبا بإصلاحات في السياسات النقدية منها سياسة سعر صرف، حيث كانت الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على التثبيت ثم اتجهت نحو تبني نظام الصرف التعويم المدار في إطار الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الصرف في التسعينات من القرن الماضي وبعد تعويم الدينار الجزائري أصبح للبنك المركزي الجزائري مهام أوسع في مجال إدارة سياسة سعر الصرف وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها في ظل الصدمات الخارجية من الاستقرار الخارجي والداخلي.

إشكالية البحث:

بناء على ما تقدم طرح الإشكالية التالية:

- ما هو دور البنك المركزي فيما يخص الحد من تقلبات سعر الصرف؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بسعر الصرف؟ كيف يتم تحديده و تغطية مخاطره؟

2- ماذا نعني بالبنك المركزي؟ أهم وظائفه؟ وفيما يتمثل دوره؟

3- ما هي الأدوات المستعملة من طرف البنك المركزي للحد من تقلبات سعر الصرف؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- 1- لسعر الصرف مخاطر عدة لا يمكن التحكم فيها .
- 2- البنك المركزي له دور فعال في المحافظة على استقرار سعر الصرف .
- 3- إن الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر غير فعالة بالقدر الكافي للحد من تقلبات سعر الصرف.

أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختياري لهذا الموضوع لعدة أسباب منها :

- 1- الرغبة في إثراء المعرفة العلمية فيما يخص هذا المجال .
- 2- محاولة الإلمام بجميع المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف من جهة والبنك المركزي من جهة أخرى .
- 3- معرفة من لديه اثر على الأخر سياسة البنك المركزي أو تقلب سعر الصرف .

أهمية الموضوع:

نعلم أن تقلبات سعر الصرف لها اثر كبير على اقتصاديات الدول، بحيث انه لا يمكن التحكم فيه، هنا تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال معرفة الدور الفعال الذي يلعبه البنك المركزي في الحد من تقلبات سعر الصرف وكيفية المحافظة على استقراره .

أهداف الموضوع:

تكمن أهداف الموضوع في النقاط التالية:

- 1- الإجابة عن الإشكالية المطروحة .
- 2- تبيان دور البنك المركزي في المحافظة على استقرار سعر الصرف .
- 3- تسليط الضوء على بنك الجزائر فيما يخص الحد من تقلبات سعر الصرف .

منهج البحث:

وصولاً لأفضل النتائج التي تكشف عن دور البنك المركزي في عملية تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة ، و تحقيق استقرار أسعار الصرف فسوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدمنا المنهج الوصفي في القسم النظري والمنهج التحليلي في القسم التطبيقي.

الدراسات السابقة:

لقد سجلنا تواجد بعض الدراسات السابقة تخص موضوع البنوك المركزية أو موضوع أسعار الصرف تم انجازها في إطار مذكرات التخرج لمرحلة الماستر على مستوى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، وقد سجلنا توجه ايجابي للاهتمام بهذا المجال.

الدراسة الأولى:

لحلوي نادية، أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر. من بين أهداف هذه دراسة : التعرف على ركائز البيئة الاستثمارية في الجزائر، والجهود المبذولة لهيئة مناخ استثماري ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأيضا تحليل وقياس أثر التقلب في سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. حيث اعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة وذلك لجمع البيانات بهدف قياس أثر التقلب لسعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يمكن تعميمها، ومن ثم الخروج بمجموعة من المقترحات.

وتوصلت إلى أن هناك ارتباط غير قوي بين متغير سعر الصرف وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن التغير في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار لم يساهم في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (1990/2013).

الدراسة الثانية:

بن طالب فاطمة الزهراء، أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال (1970-2010)

من بين أهداف هذه الدراسة : الوقوف على مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بسعر الصرف الأجنبي ، ومعرفة مدى تأثير الميزان التجاري بتغيرات سعر الصرف .

متبعة في ذلك المنهج الوصفي والتحليلي الذي يستدعي جمع معلومات دقيقة لتسهيل عملية الوصف وتحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية عن طريق استعمال المؤشرات الكمية هذا في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي استخدم بالإضافة إلى المنهج السالف الذكر منهج القياس الاقتصادي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذا يعود ارتفاع مدا خيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجية عن نطاق أثر تخفيض الدينار.

الدراسة الثالثة:

مغربي حورية، دور سياسات أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة دراسة حالة الجزائر (1990-2012).

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة سعر الصرف كسياسة اقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والقيام بدراسة تحليلية للعلاقة بين سياسة سعر الصرف وسعر الفائدة.

حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي للإمام بكل المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وسعر الفائدة إلى جانب الاستعانة بالمنهج التحليلي والمنهج القياسي الكمي يتيح هذا المنهج تحليل واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة لقياس أثر سياسة سعر الصرف على أسعار التضخم.

وقد خلصت الدراسة على أن سياسة سعر الصرف تستخدم بهدف تحقيق التوازن الداخلي أي نمو اقتصادي مقبول وتقليص معدلات البطالة وخفض معدلات التضخم والتوازن الخارجي المتمثل توازن ميزان المدفوعات ومن ثم التوازن الاقتصادي الكلي، وتوصلت أيضا إلى أن سياسة سعر الصرف في الجزائر عرفت عدة مراحل، حيث أدت الظروف الصعبة التي واجهتها الجزائر إلى رفع الرقابة على الصرف، وتطبيق سياسة تخفيض العملة لتصحيح الاختلالات الخارجية وتقليص العجز في ميزان المدفوعات.

تقسيمات الدراسة:

انطلاقا من الأسئلة الفرعية محاولتا منا فهم الدراسة والتعمق فيها، سنقسم البحث الى ثلاث فصول :

الفصل الأول سنتناول فيه الإطار النظري لكل من البنك المركزي و سعر الصرف، حيث سنقسم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان مدخل الى البنك المركزي، سنتطرق فيه الى عموميات حول البنك

المركزي بالإضافة الى أهم وظائف التي يتميز بها. أما المبحث الثاني سيكون حول سعر الصرف، نتناول في هذا المبحث الى مفاهيم حول سعر الصرف، ما المقصود بسوق الصرف، بالإضافة مخاطرتقلب سعر الصرف .

الفصل الثاني تحت عنوان دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف، بدوره قسم هذا الفصل الى مبحثين، المبحث الأول يدور حول سياسة الصرف المعتمدة من طرف البنك المركزي، وينقسم الى مطلبين، المطلب الأول سياسات سعر الصرف أما المطلب الثاني حول عمليات تتم في سوق الصرف. فيما يخص المبحث الثاني سنتطرق فيه الى أهم أنظمة سعر الصرف ، بالإضافة الى السياسة المستخدمة من طرف البنك المركزي للحد من تقلبات سعر الصرف .

الفصل الثالث سيكون حول دراسة حالة بنك الجزائر، وهي دراسة تطبيقية تتمحور حول نظرة عامة حول بنك الجزائر، تطور سعر الصرف في الجزائر و بنك الجزائر ودوره في استقرار سعر الصرف.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنك المركزي و سعر الصرف

تمهيد:

إن طبيعة اقتصاد أي دولة يتمثل بالدرجة الأولى على العلاقات النقدية و المالية بينها و بين الخارج، محاولتا منها على التماشي مع التطورات الاقتصادية الدولية، هذا ما دفع الحكومات الى وضع استراتيجيات من شأنها تنظيم هذه العلاقات ، من بين هذه الاستراتيجيات وضع نظام صرف لكل دولة يهدف الى تسهيل عمليات المبادلة بينها و بين دول الخارج، حيث تكون تسوية هذه المبادلات عن طريق سعر يسمى بسعر الصرف الأجنبي، و باعتبار أن البنك المركزي هو بنك الدولة و أعلى هيئة في نظامها المصرفي و ممثلها وسط الهيئات الدولية فهو يقوم بإصدار النقد و له احتياطي نقد أجنبي و بالتالي تكون هذه المبادلات تحت إشرافه ما يساهم في تغطية أي خطر خاص بسعر الصرف .

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بكل الجوانب المتعلقة بالبنك المركزي و سعر الصرف، و ذلك

من خلال مبحثين هما:

المبحث الأول: مدخل نحو البنك المركزي.

المبحث الثاني: عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الأول: مدخل نحو البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ، يأتي على رأس النظام المصرفي ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أنحاء العالم ، تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية و أن وجوده ضروريا لتنفيذ سياسة النقدية للحكومة ، حيث انه يلعب دور هاما في اقتصاد أي دولة ، اذ انه يتمتع بالسيادة و الاستقلالية .

المطلب الأول: عموميات حول البنك المركزي

يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول يخص سياسات النقدية و المالية المشرف الوحيد على النظام المصرفي وقد يختلف عن نظيره البنوك التجارية من حيث الأهداف والأهمية ، و سنتطرق في هذا المطلب الى نشأتها، مفهومها و خصائصها .

الفرع الأول: نشأة و تطور البنك المركزي

لم تكن ولادة البنوك المركزية و تطورها واحدة من كل الدول بل هناك دول شهدت نشأة البنوك المركزية فيما قبل غيرها بسبب تطورها الاقتصادي و الاجتماعي و تطور تجارتها الداخلية و الخارجية، فضلا عن ضرورات السياسة المالية و النقدية التي أوجبت قيام البنوك المركزية. و الجدير بالذكر أن أول بنك مركزي أسس في العالم كان في السويد سنة 1668، علما بأن هذا البنك كان تجاريا تم إنشائه سنة 1656 باسم Rilxs Bank ، ثم أعيد تنظيمه في السنة المذكورة ليصبح بنك الدولة يتولى تقديم الخدمات المصرفية لها ، و الجدير بالذكر انه لم ينفرد بإصدار النقود إلا في سنة 1997. من ناحية أخرى لاحظ أن عملية تطوير وظائف البنك المركزي و مهامه قام بها بنك انجلترا الذي تأسس سنة 1694 و أصبح البنك الوحيد المختص بالإصدار في بريطانيا سنة 1844، ثم توالى ظهور البنوك المركزية في باقي العالم ، فقد ظهر في فرنسا سنة 1800 ثم هولندا سنة 1814 و ولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913¹ .

الفرع الثاني: مفهوم البنك المركزي

لم يجمع المصرفيون و المفكرون الاقتصاديون على تعريف موحد للبنك المركزي، بل قاموا بتقديم عدة تعاريف، نجد من بينها:

- هو مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي و المصرفي في البلد ، يقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة و مراقبة الجهاز المصرفي، و توجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي و المحافظة على الاستقرار النقدي عن طريق توفير الكميات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد و ربطها بحاجات النشاط الاقتصادي² .

¹ _ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، 2007، ص ص 241، 242 .

² _ يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 76.

- يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وتأس النظام النقدي في كل دولة، لذا فهو يشرف على التسيير النقدي ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار انه بنك البنوك وبنك الحكومة حيث يعودون إليه عند حاجاتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل المصارف عند الضرورة اما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه على تسبيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة و على هذا الأساس يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض¹
- هو شخصية معنوية تتمتع بقدر من الاستقلال اذ انه ليس جزءا من الحكومة ولكنه مع استقلاله، ليس سلطة مستقلة الى جانب السلطات المعروفة فضلا عن انه ليس دولة داخل دولة...وهو لا يهدف الى تحقيق الربح بقدر ما يسعى لتحقيق المصالح القومية العليا².
- يمكن تعريفه أيضا بأنه بنك البنوك او بنك الدولة، فهو مملوك للقطاع العام وليس القطاع الخاص. و البنك المركزي يمثل العمود الفقري للقطاع المصرفي في أي دولة، ويعد مسؤولا عن عملية اصدار و تنظيم العملة و يحتفظ بالاحتياطي من العملات الأجنبية و يقوم بإدارتها³.
- من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل للبنك المركزي، ويمكن تعريفه على انه شخصية معنوية، يكون على قمة هرم النظام المصرفي يمثل السلطة النقدية للدولة و يمتاز بالاستقلالية، هدفه الاستقرار النقدي الدولي وليس الربح.

الفرع الثالث: خصائص و أهداف البنك المركزي

- يمتاز البنك المركزي بجملة من الخصائص من أهمها:⁴
- تعد البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة؛
- يعد البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية، كما انه يمتلك من الأدوات التي تمكنه من فرض سيطرته على البنوك التجارية و جعلها تستجيب للسياسة النقدية التي ترغب في تنفيذها؛
- تمثل البنوك المركزية مؤسسات لا تعمل من اجل تعظيم الربح وإنما بهدف تحقيق الصالح العام للدولة؛
- يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلاد التي تحتكر إصدار العملة؛
- يوجد في كل بلد بنك مركزي واحد، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ _ الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2005، ص.11.

² _ محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2011، ص.268.

³ _ ايمان باديس، دور الابنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية، شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012/2011، ص.8.

⁴ _ يوسف حسن يوسف، مرجع سبق ذكره، ص.79، 78.

فيما يخص أهداف البنك ، فتمثل فيما يلي:¹

- تحقيق الاستقرار النقدي؛
- العمل على تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة)؛
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي؛
- العمل على تنظيم الائتمان و التحكم فيه و توجيهه وفقا لما يخدم الاقتصادي الوطني.

المطلب الثاني: وظائف واستقلالية البنك

من خصائص و مميزات البنك المركزي انه مستقل في قراراته و سياساته فيما يخص وظائفه ، و سنتطرق في هذا المطلب الى استقلالية البنك، و وظائفه بكل إيجاز .

الفرع الأول: استقلالية البنك المركزي

منحت العديد من البنوك المركزية أبعادا و أفاقا أوسع و أعمق لفهم طبيعة الدور الذي يمارسه البنك المركزي في النشاط الاقتصادي للبلد من خلال ما يمتلكه من صلاحيات و إمكانيات فعلية تمكنه من ممارسة مهامه و وظائفه لكي يحقق أهداف السياسة النقدية.

1- مفهوم استقلالية البنك المركزي:

المقصود باستقلالية البنك المركزي، هو مدى الحرية التي يتمتع بها البنك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة النقدية و في اختيار الأداة و حجم و توقيت تنفيذها²

اما المفهوم الثاني لاستقلالية البنك المركزي، فتمثل في منح البنك المركزي الاستقلال الكامل في ادارة السياسة النقدية من خلال عزله عن اية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، و من خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية³ و يمكن التمييز بين نوعين من الاستقلالية للبنك المركزي:

- الاستقلالية في تحديد أهداف السياسة النقدية.

- الاستقلالية في تحديد الأدوات المستخدمة لتحقيق الأهداف.

وهكذا يتضح ان الاستقلالية تعني حرية البنك المركزي في رسم السياسة النقدية المناسبة دون الخضوع لاي اعتبارات او تدخلات سياسية من قبل الحكومة، و هي بهذا لا تعني انفصاله التام عن الحكومة ، و انما يكون هناك اتفاق و تنسيق في تحقيق اهداف السياسة النقدية بينهما.

2- معايير قياس درجة استقلالية البنك المركزي:

لقد واجه المفكرون في قياس درجة استقلالية البنك المركزي عدة صعوبات و ذلك لما تمتاز به من عوامل تشمل احكام قيمة و نسبية و مع ذلك اتفقت معظم الدراسات على مجموعة من المعايير التي تحدد على اساسها مدى استقلالية البنك، و من ابرز هذه المعايير:

¹ _ سفيان او عمران ، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق الاستقرار الجهاز المصرفي، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017، ص4

² _ محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص195

³ _ زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، 2007، ص228.

- 1- رسم السياسة النقدية: ان البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفعال في التنسيق والمشاركة مع الاجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وانشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون اكثر استقلالا من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية، اما عندما تحدد اهدافها فهنا يكون البنك غير مستقل بل تابع للحكومة.¹
- 2- مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة: تكون البنوك المركزية اكثر استقلالا عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية، وهذه تمثل احد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية.²
- 3- أهداف البنك المركزي: يتمتع البنك المركزي باستقلالية اكبر حين يناط عليه -وفقا للقانون- عدد محدد من الأهداف، يؤشر إسناد عدد كبير من المهام الى البنك ضعفا في الاستقلالية التي يتمتع بها في إدارته للسياسة النقدية، وعلى العكس من ذلك فإن تحديد مهمة البنك المركزي بشكل دقيق مع التركيز والتأكيد على تحقيق الاستقرار في القيمة الداخلية والخارجية للعملة، ويحدد من أهم المؤشرات الدالة على استقلالية هذا البنك عن الحكومة.³
- 4- التمثيل الحكومي في إدارة البنك المركزي؛ يؤثر تكوين مجالس إدارات البنوك المركزية تأثيرا كبيرا عن طبيعة العلاقة بين البنوك والحكومات، ففي بعض الحالات تعد هذه المجالس بمثابة قناة رسمية للحكومة لممارسة تأثيرها بصورة مباشرة على قرارات البنك المركزي، وفي كثير من الدول تقوم الحكومة بتعيين معظم، ان لم يكن كل، أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي، الأمر الذي يمكن الحكومة من ممارسة تأثيرها من خلال وجودها المباشر في تلك المجالس.⁴
- 5- سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي (الاستقلال المالي)؛ ان تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة له في حالة عدم اتباعه لتوجيهها، فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك كلما كان أكثر استقلالا.⁵
- 6- مدى سلطة الحكومة في تعيين و خول محافظي البنك المركزي، وأعضاء مجالس إدارتها، و مدة ولايتهم، و معدل استقرارهم في وظائفهم و مدى تمثيل الحكومة في هذه المجالس.⁶

¹ _ خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد رقم7، العدد رقم23، جامعة تكريت، 2011، ص.77

² _ نفس المرجع السابق، ص.77

³ _ حيدر حسين ال طعمة، استقلالية البنوك المركزية: المبررات والمعايير، شبكة النباء المعلوماتية، 2018-12-02، على الرابط <https://m.annabaa.org>

2018/12/29

⁴ _ نفس المرجع السابق.

⁵ _ خلف محمد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.78.

⁶ _ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص.231.

الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي

تؤدي البنوك المركزية في كل انحاء العالم اليوم وظائف متشابهة تهدف من ورائها الى تحقيق الصالح العام، بيد ان ممارسة هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية الى أخرى، فالبنوك المركزية في الوقت الحالي تقوم بكل او ببعض الوظائف سنتطرق لها بشكل مفصل.

1- البنك المركزي بنك البنوك: تقوم عملية الإصدار النقدي على تحويل البنك المركزي لأصوله و حقوقه لدى الغير الى أوراق نقدية، وهذه الأوراق النقدية تمثل التزاما على البنك المركزي نحو الأفراد والمؤسسات و الهيئات التي تمتلك هذه الأوراق النقدية، و بذلك فان تعادل اصول البنك المركزي مع خصومه هو اساس عملية الاصدار النقدي التي يجب ان تتم بشكل يحافظ على توازن الاقتصاد من خلال الموازنة بين الانتاج الحقيقي و تداوله بواسطة النقود المصدرة¹.

2- البنك المركزي بنك البنوك: يقوم البنك المركزي بهذه الوظيفة من خلال قبوله ودائع البنوك الاختيارية و الإجبارية (الاحتياطي النقدي الإجباري)، كما يقوم بالإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية²، و الرقابة على اعمالهم، كما انه عن طريق هذه الوظيفة يقوم بالتأكيد على مدى التزامهم بالقواعد و القوانين التشريعية و التعليمات التي يصدرها كما انه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات التي سبق و خصمتها البنوك لزيائتها او خصم اذونات الخزينة، كما انه يقوم بعملية الإقراض للبنوك التجارية³.

3- البنك المركزي بنك الحكومة و مستشارها المالي: يقوم البنك المركزي بالاشتراك مع الحكومة في وضع و تنفيذ السياسة الاقتصادية العامة للدولة، لذلك لا يمكن ان تدار هذه البنوك إدارة مستقلة عن السياسة التي ترسمها الدولة لتحقيق الصالح الاقتصادي العام، و يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة و مصدرا هاما من مصادر الائتمان، فعلى اعتبار ان البنك المركزي هو بنك الحكومة، فانه يحتفظ بحسابات المصالح و المؤسسات الحكومية بمعنى اخر فان الحكومة تضع أموالها فيه⁴.

بالإضافة الى ذلك فان البنك يقوم بإصدار القروض الحكومية، مثل اذونات الخزينة او سندات، و هو يتولى كل ما يتعلق بإصدار و دفع فوائد و صداد قيمة القروض نيابة عن الحكومة، و هو الوجه الذي يمثل الدولة فيما يخص علاقاتها الخارجية.

4- وظيفة الرقابة: و يقصد بها تحكم البنك المركزي في حجم كمية النقود المصرفية التي تستطيع البنوك التجارية أن تخلقها و حتى يتماشى حجم الائتمان في الاقتصاد القومي مع مستوى النشاط الاقتصادي المرغوب فيه منعا لإحداث تضخم نقدي و حدوث كساد⁵. و من اساليب البنك المركزي في ادارة الرقابة على الائتمان:⁶

¹ _ محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 168

² _ نفس المرجع السابق، ص 171.

³ _ بتصرف، محمود حسين الوادي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 171

⁴ _ سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، رسالة ماجستير في ادارة اعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2009/2008، ص 25

⁵ _ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 251.

⁶ _ حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى القاهرة، 2008، ص 90.

- اساليب رقابة كمية، وتهدف الى التأثير على كمية الائتمان المصرفي و حجم الارصدة النقدية الحاضرة لدى البنوك و بالتالي على قدرتها على منح الائتمان و خلق الودائع؛
- اساليب رقابة نوعية و مقصود هو كيفية استخدام الائتمان، و ذلك بين مختلف انواع القروض؛
- اساليب رقابة مباشرة، يلجأ لها البنك المركزي حين تكون هنالك صعوبة في تحقيق الاهداف السياسية النقدية عن طريق الرقابة الكمية و الكيفية او لتقوية فعالية وسائل الرقابة الكمية و الكيفية.

الفرع الثالث: ميزانية البنك المركزي

تتألف ميزانية البنك المركزي من جانبين، جانب الموجودات او الاصول و يضم حقوق البنك المركزي على العالم الخارجي و القطاع الحكومي و المؤسسات البنكية، و جانب المطلوبات او الخصوم و يحتوي على حقوق الدائنين تجاه موجودات البنك المركزي و تمثل المطلوبات مصادر اموال البنك.. و يمكن توضيح ميزانية البنك المركزي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (I-1): الميزانية العامة للبنك المركزي

الاصول	الخصوم
1- الموجودات الأجنبية (ذهب و عملات اجنبية)	1- الاحتياطات النقدية - عملة متداولة (اوراق البنكنوت المصدرة) - ودائع البنوك التجارية - ودائع المؤسسات الاخرى
2- حقوق على الحكومة (اذونات خزينة و سندات حكومية)	2- الودائع الحكومية (الخزينة)
3- حقوق على البنوك التجارية (قروض و حسابات مدينة)	3- المطلوبات لجهات اجنبية
4- حقوق على المؤسسات الاخرى (قروض و حسابات مدينة للمؤسسات البنكية الاخرى)	4- حسابات راسمال
5- نقدية (عملة)	5- الخصوم المتنوعة الاخرى
6- موجودات متنوعة اخرى (باقي اصول البنك الاخرى)	
اجمالي الاصول (الاستخدامات)	اجمالي الخصوم (الموارد)

1- جانب الأصول: وهذا الجانب يبين استخدامات البنك المركزي، وتمثل في :

1-1- الموجودات الأجنبية: وتشمل على:

- الذهب

- أرصدة النقد الأجنبي

- ودائع البنك المركزي لدى البنوك الأجنبية

- وحدات حقوق السحب الخاصة

- احتياطات البنك المركزي لدى صندوق النقد الدولي

- الاستثمارات الأجنبية

كل هذه الموجودات يحتفظ بها البنك من اجل تغطية المدفوعات الخارجية او للمحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

2-1- الحقوق على الحكومة: تشمل على اذونات الخزينة و سندات حكومية، يستخدمها البنك المركزي في عمليات سوق المفتوحة كأداة من ادوات السياسة النقدية.

3-1- الحقوق على البنوك التجارية: هذه الحقوق هي نتيجة القروض التي منحها البنك المركزي للبنوك التجارية لاعتباره مصدر للسيولة او المقرض الاخير لها، وتكون هذه القروض اما في شكل قروض قصيرة الاجل او تكون عن طريق اعادة خصم الاوراق التجارية.

4-1- الحقوق على المؤسسات الاخرى: وتتمثل في القروض المقدمة لبقية المؤسسات المالية و البنكية الاخرى.

5-1- العملة (النقد): عادة ما يضاف بند العملة ضمن الموجودات وذلك في الدول التي تصدر فيها وزارة الخزينة العملة المساعدة ولا يوجد هذا البند في الدول التي يتولى البنك المركزي اصدار العملة المساعدة.

6-1- الموجودات الاخرى: وهي متنوعة، مثل الاراضي، المباني، الأجهزة و التجهيوات المختلفة اللازمة لاداء البنك بدوره.

2- جانب الخصوم: وهذا الجانب يبين مصادر أموال البنك المركزي (ديون)، و تتمثل في العناصر التالية:

1-1- الاحتياطات النقدية: تتكون من

- العملة المتداولة وهي عبارة عن أوراق البنكنوت و مسكوكات معدنية يحتفظ بها الجمهور خارج جهاز البنك لغرض المبادلات.

- ودائع بنوك تجارية، وهي احتياطات نقدية لدى بنك المركزي تودعها البنوك بحكم القانون.

- الاحتياطات النقدية في خزائن البنوك التجارية.

2-2- الودائع الحكومية: وهي ودائع تقوم الحكومة بإيداعها لدى البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة و هو يتولى تنظيم حساباتها و قبول الودائع و سداد مصروفاتها.

3-2- المطلوبات الأجنبية: تتمثل في التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي، وهي على النحو التالي:

- وحدات حقوق سحب خاصة.

- حساب صندوق النقد الدولي.

- أرصدة دفع.

4-2- حساب رأس مال البنك: وهو عبارة عن رأسمال المدفوع و الاحتياطات.

5-2- الخصوم الأخرى: وتمثل باقي المطلوبات من البنك المركزي و الناتجة مثلا عن شرائه لأصل من الأصول...الخ.

المبحث الثاني: عموميات حول سعر الصرف

كل دولة لها عملة خاصة بها، تستعملها في مختلف العمليات الداخلية منها و الخارجية، وتظهر الضرورة الى استعمال العملات الخارجية عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية مع الخارج، بحيث لا يمكن اتخاذ عملة محلية كوسيط للتبادل أو كوسيلة للدفع، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية . سنحاول في هذا المبحث التطرق الى كافة المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف .

المطلب الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

ستطرق في هذا المطلب حول تعريف سعر الصرف، أنواعه، وآلية تحديده.

الفرع الأول: تعريف سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وهو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية¹ .

و يعرف أيضا على انه سعر عملة ما مقوما بعملة اخرى و يستخدم في تحويل القيم من عملة الى

اخرى، فعلى سبيل المثال اذا كان الدولار مساويا ل 100 ين ياباني(1دولار=100ين)، فان كاميرا يابانية قيمتها 10 آلاف ين تكلف 100 دولار في الولايات المتحدة² .

سعر الصرف هو السعر الذي يتم بموجبه استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية، أي السعر الذي

يتم بموجبه تحويل العملة المحلية الى عملة الأجنبية³ .

يتضح من التعاريف السابقة ان سعر الصرف هو ثمن نسبي ، أي ثمن عملة دولة مقومة بعملات دول

اخرى، و تحديد هذا الثمن يتسم بأهمية كبرى، حيث يربط و يؤثر في نظام الائتمان من مختلف الدول التي تجري بينها مبادلات أي كان شكلها.

¹ _موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص43

² _مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2000، الجزء الثاني، الجزائر، 2000، ص ص 7.8.

³ _فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص57.

كما يؤدي تغير هذا اليعر الى تغير نسبي في اثمان السلع المحلية بالنسبة للاجنبية و العكس صحيح، و تتوقف طبيعة التغير في الاثمان على اتجاه التغير في سعر الصرف و على مدى هذا التغير. هذا مع الاخذ بعين الاعتبار ان الاثمان ستظل كما هي في دولة التصدير¹.

الفرع الثاني: أساليب الصرف و أنواع سعر الصرف

فيما يخص اساليب الصرف، فهو يمتاز بأسلوبين²:

1- الصرف اليدوي: وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه بين وحدات من النقد الوطني لقاء وحدات من النقد الأجنبي يدا بيد ما بين الصراف و المشتري.

2- الصرف المحسوب: وهو الذي تتم عملية المبادلة فيه على اوراق مسحوبة على الخارج و تعطي حاملها الحق في تحويلها في الخارج الى نقود اجنبية مثل الكمبيلات المسحوبة الى الخارج، الاوراق المالية المقومة بالعملة الصعبة...

من أهم أنواع سعر الصرف ما يلي³:

1- سعر صرف الاسمي: تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي و هذا الأخير هو مؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة.

2- سعر الصرف الحقيقي: يمكن اعتباره مؤشر مرجحا تجاريا، يجمع بين تقلبات سعر الصرف الاسمي و تفاضل معدل التضخم، و هو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة، فارتفاعه يدل على انخفاض القدرة التنافسية و العكس.

3- سعر الصرف الفعلي: يعبر سعر الصرف الفعلي عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة دولة ما بالنسبة لعدة عملات لدول أخرى في فترة زمنية معينة، و بالتالي فان مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، و هو يدل على مدى تحسن أو تطور سعر الصرف عملة ما بالنسبة لأسعار صرف مجموعة من العملات الأخرى⁴.

4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: من اجل أن تكون مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي ذو دلالة مناسبة أو ملائمة على القدرة التنافسية لدولة ما تجاه الخارج، لا بد أن يخضع الى التصحيح بإزالة اثر تغيرات الأسعار النسبية.

5- سعر الصرف التوازني: وهو سعر الصرف الذي يكون متسقا مع التوازن الاقتصادي الكلي، أي انه يمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، فالصدمة الاسمية (النقدية) المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي و تبعده عن مستواه التوازني⁵.

¹ _ طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 2010، ص. 90.

² _ شمعون شمعون، البورصة، اطلس للنشر، جامعة الجزائر، ص. 139، 140.

³ _ مروان عطون، مرجع سبق ذكره، ص. 7، 8.

⁴ _ قاسم تيميزار، اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2015، ص. 4.

⁵ _ نفس المرجع السابق، ص. 4.

الفرع الثالث: آلية تحديد سعر الصرف

سبق أن عرفنا سعر الصرف بأنه عدد الوحدات المدفوعة من العملة الأجنبية لقاء الحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية .

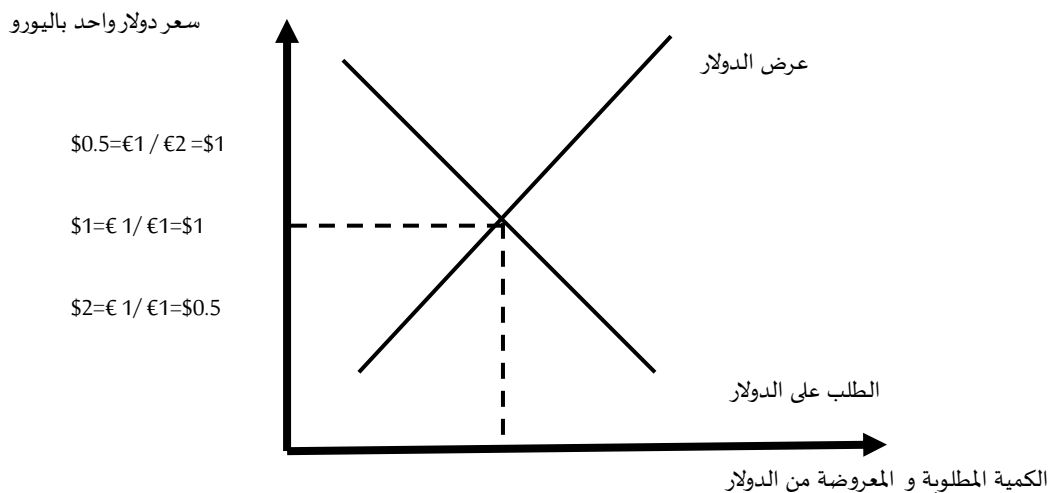
بهذا المعنى نلاحظ أن سعر الصرف يتحدد شأنه شأن أي سعر آخر في الاقتصاد بتفاعل قوى العرض و الطلب ، إلا أن سعر الصرف ينفرد بأهمية خاصة لتمييزه عن سائر الأسعار في الاقتصاد المحلي، أد يترتب على تغيير هذا السعر تغيير كل الأسعار إزاء كل العالم¹.

ولكي نفهم كيفية تحديد سعر الصرف، ينبغي معرفة مصادر عرض و طلب الصرف الأجنبي، اذا لماذا يطلب الصرف الأجنبي؟ ان الجزء الاساسي من الطلب على الصرف (أي عرض عملة وطنية لشراء عملة اجنبية)، يأتي من تسوية العمليات المستقلة المدينة في ميزان المدفوعات من عمليات استيراد، تحويلات الى الخارج، قروض دفع اقساط الدين الخارجي، دفع الفوائد...لماذا تطلب العملة الوطنية؟ ان الجزء الاساسي من الطلب على العملة الوطنية(عرض صرف اجنبي لشراء عملة وطنية)، يأتي لتسوية العمليات المستقلة الدائنة في ميزان المدفوعات.

ومن هذا نفهم ان الطلب على الصرف الأجنبي(عرض عملة وطنية) هو طلب مشتق من الطلب الوطني على الصادرات الاجنبية و العكس صحيح².

و لتوضيح كيفية تحديد سعر الصرف يمكننا الاعتماد على الشكل التالي و الذي يوضح العلاقة بين الطلب على الصرف و عرض سعر الصرف.

الشكل رقم(1-I): منحني العرض و الطلب على الدولارات في سوق صرف منطقة اليورو



المصدر: موردي كريانين، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي، دار مريح للنشر، القاهرة، 2007، ص 257.

¹ _ هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثناء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 264.

² _ نفس المرجع السابق، ص 266.

نقطة تقاطع منحنى العرض و الطلب تمثل سعر الصرف عملة الأجنبية التوازني، يوضح المنحنيين المتقاطعان كلا من منحنى العرض و منحنى الطلب عند أسعار مختلفة من الاورو، و هذان المنحنيان يتمتعان بانحدار طبيعي، بحيث أننا نلاحظ انه عند انخفاض سعر الدولار بالاورو، فإن الكمية المطلوبة من الدولارات ترتفع فحين تنخفض الكمية المعروضة، و يكون سعر الصرف التوازني عند نقطة تقاطعهما عند $1\text{€}=1\text{\$}$ ، و تتغير أسعار الصرف استجابة للانتقال في منحنى الطلب و العرض .

المطلب الثاني: سوق الصرف الأجنبي

سنتناول في هذا المطلب الى مفهوم سوق الصرف، أسواق الصرف الأجنبي و المتعاملون فيه.

الفرع الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف الأجنبي، هو ذلك السوق الذي يتم فيه تحويل عملة بلد معين الى عملة أخرى، و هو سوق موازية¹.

يعتبر سوق الصرف الأجنبي من أكثر الأسواق اتحادا و سعة في العالم، تتوافر له وسائل اتصال فورية بين المراكز المالية العالمية، يضم سوق الصرف مختلف أسواق العملة، و التي تتعامل مع السلع مثل الجنيه الإسترليني، الدولار الأمريكي، الين الياباني ، الاورو وغيرها، و تعتبر اسواق لندن ، نيويورك و طوكيو المالية اكبر المراكز المالية حجما في العالم².

تقوم سوق الصرف الأجنبية بعدة وظائف هامة منها منح الائتمان و التحكيم او الموازنة و التغطية ضد المخاطر، و عملية المقاصة او تهاتلا الحقوق و الديون، حيث يسمح بنقل القوة الشرائية من دولة الى دولة اخرى و في سبيل ذلك تستخدم السوق العديد من الوسائل المعروضة و التي تختلف فيما بينها من حيث النوع و القيمة و الخصائص المميزة.

و سوق الصرف الاجنبي ليست سوقا منظمة، فليس لها مكان مركزي يجتمع فيه المتعاملون ، كما و انها ليس قاصرة على أي بلد واحد، انه من الافضل ان نفكر فيها على انها ميكانيكية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري و بائعي الصرف الأجنبي³.

مما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل لسوق الصرف الاجنبي ، و هو انه سوق او مكان التقاء بائع و مشتري للعملات الاجنبية، و هو سوق ليس له مكان موحد، بحيث في العادة تتم عمليات البيع و الشراء عن طريق بنوك و غيرها من المؤسسات المالية.

الفرع الثاني: أسواق الصرف الأجنبية

تقسم هذه الأسواق حسب نوع العمليات الجارية فيها، و هذه الأخيرة بذاتها تقسم حسب مدتها أو فترة الزمنية لها، يمكننا بهذا تصنيف سوق الصرف الى سوق صرف عاجل و سوق صرف اجل.

¹ _محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار ، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص.622

² _بسام الحجار، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار منهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009، ص.97.

³ _كامل بكرى، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، 2012، ص.128.

1- سوق صرف عاجل:

- هو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقا لسعر عاجل، حيث يتم التسليم و التسلم في الحال¹، ويجب إن تميز في هذا السوق بين سعرين هما:
- سعر بيع، وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يطلها البائع مقابل وحدة واحدة من عملة أجنبية.
 - سعر الشراء، وهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
- يتميز هذا السوق بعدة صفات منها:²
- العمليات الفورية، تمثل الجانب الأكبر من نشاط اسواق الصرف الأجنبي؛
 - تسعير العملات يكون بالدولار حتى لو كان غير مشترك في الصفقات... ولا تتم الصفقة الا اذا كان هذا السوق الصرف في نيويورك مفتوحاً؛
 - ينشط هذا السوق على مدار 24 ساعة مستمرة؛
 - تلجأ لها البنوك التجارية من اجل التأثير على مستوى العرض و الطلب للعملة من خلال بيع وشراء العملات، ومنه التأثير على أسعار صرف العملات.

2- سوق صرف آجل:

- إن الصرف الأجنبي لا يشتري و يباع فقط مقابل التسليم في الحال و إنما أيضا مقابل التسليم في المستقبل، عادة مدة 30 او 60 او 90 او 180 يوم بالرغم من أن عقودا أطول و اقصر غالبا ما يتفاوض بشأنها، يعرف هذا بالصرف الأجنبي الآجل، و السعر بالنسبة لتلك المعاملات الذي يحدد الوقت الذي يتم فيه العقد، يعرف بالسعر الآجل³. و يحسب :

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{تكلفة الفترة}$$

من خصائص هذا السوق:⁴

- العقود في هذا السوق نمطية (فترات مختلفة من 30 يوم الى 180 يوم)؛
- إمكانية تمديد العملة الآجلة من خلال إجراء عمليتين، هما:
- عملية عاجلة لأجل ترصيد العملة الآجلة الأولى.
- أخذ عملية آجلة جديدة تحت شروط السوق و في يوم التمديد.
- لا يوجد سعر آجل رسمي؛
- لا تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف الآجلة، الأمر الذي يزيد عملية المضاربة بقوة؛
- لا تسعر الأسعار الآجلة في البورصة.

¹ _بلييوز خديجة، اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017، ص.15

² _بغداد زيان، تغيرات سعر صرف الدولار و اليورو و اثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012/2013، ص.31

³ _كامل بكري، مرجع سبق ذكره، ص.130.

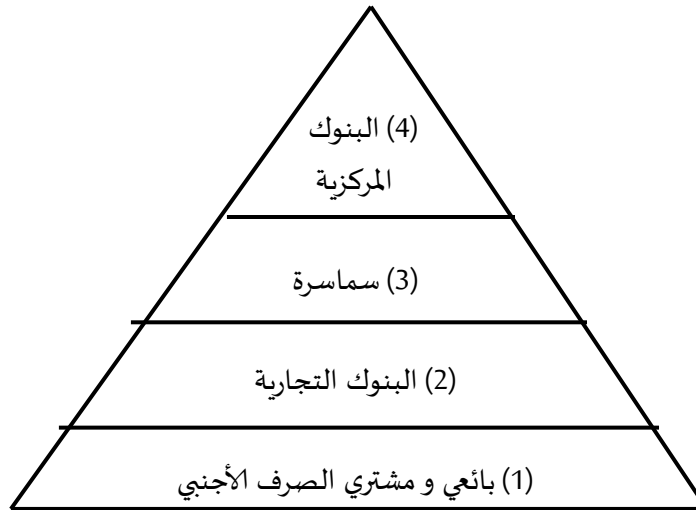
⁴ _بغداد زيان، مرجع سبق ذكره، ص.32، 33.

الفرع الثالث: المتعاملون في أسواق الصرف

تعتمد التعاملات الدولية على سوق الصرف الأجنبي، والذي يتكون من أربعة مشاركين:

- 1- بائعي و مشتري الصرف الأجنبي: يتكون سوق الصرف الأجنبي من المشتريين للصرف الأجنبي وهو المستوردين للسلع والخدمات والأصول المالية والبائعين للصرف الأجنبي وهو المصدرين للسلع والخدمات والأصول المالية.¹
- 2- البنوك التجارية: تقوم بتنفيذ التعاملات للشركات والعملاء وفي بعض الحالات تستعين بسماسرة الصرف الأجنبي، وأيضا نجد أن التعاملات بين البنوك تشكل معظم الأنشطة في سوق الصرف الأجنبي.²
- 3- السماسرة: عبارة عن وسطاء نشيطين يقومون بتجميع أوامر الشراء والبيع لصالح البنوك أو متعاملين آخرين، إذ لا يعملون لحاسبتهم الخاص، وتدخلهم ليس إجباريا ولكن يسهل عملية عقد الصفقات.
- 4- البنوك المركزية: من المعروف ان من وظائف البنك المركزي الرئيسية ادارة احتياطات الدولة من الذهب والعملات الاجنبية، وتدخل البنوك المركزية مشتريه أو بائعة للعملات الأجنبية لتوجيه سياساتها النقدية و للمحافظة على سعر صرف عادل لعملتها المحلية، وبالتالي فهي تدخل بائعة للعملات الاجنبية عندما يكون هناك طلب متزايد على العملة الاجنبية، كما تدخل مشتريه للعملة الاجنبية عندما يكون هناك طلب متزايد على شراء العملة الوطنية.³

الشكل رقم (2-I): هيكل سوق الصرف الأجنبي



المصدر: محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 68.

يبين الشكل أعلاه هرم هيكل سوق الصرف الاجنبي، حيث يتمثل في المتعاملين في سوق الصرف الاجنبي ، يقع على هرم الشكل البنوك المركزية ثم تالها السماسرة ، ثم البنوك التجارية و اخيرا بائعي و مشتري الصرف الاجنبي.

¹ _ محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2010، ص 68.

² _ محمد إبراهيم منصور، مرجع سبق ذكره، ص 267.

³ _ موسى سعيد مطر، مرجع سبق ذكره، ص 36، 37.

الخلاصة:

في نهاية عرضنا لهذا الفصل نسجل بعض النقاط التي يمكن من خلالها حوصلة ما ورد في هذا العرض، وهي أن البنك المركزي هو غالبا مؤسسة حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي للبلد باعتباره يقع على رأس النظام المصرفي، يمتاز بالاستقلالية، تقع عليه مسؤولية إصدار النقد والعمل كوكيل مالي للحكومة إضافة إلى مراقبة الائتمان تدعيما للسياسة النقدية والاستقرار النقدي للبلد. أما فيما يخص عملية الصرف فهي تظهر عندما يتم تبادل مختلف العملات فيما بينها، يتم تسعير هذه العملات عن طريق سعر يطلق عليه سعر الصرف، وهذا الأخير يمكن اعتباره ثمن عملة دولة مقومة بعملات دول أخرى، تتم هذه العملية في سوق يسمى سوق الصرف الأجنبي عاجل كان أو اجل .

الفصل الثاني

دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف

الفصل الثاني : دور البنك المركزي في استقرار سعر الصرف

تمهيد:

من الممكن أن تؤدي التقلبات التي قد تحدث في أسعار صرف العملات إلى آثار سلبية معتبرة، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى تغيرات أسعار صرف العملات غير المتوقعة، هذا ما يستوجب البحث عن وسائل يمكن الاستعانة بها واللجوء إليها للحماية من هذه المخاطر، يعتبر البنك المركزي أهم المشاركين في عملية الحد من تقلبات أسعار الصرف، يكمن دوره عن طريق تدخله في سوق الصرف الأجنبي، يكون تدخله هذا من أجل توفير العملات و المحافظة على استقرارها من خلال الاعتماد على عدة عمليات و سياسات صرف بالإضافة الى أنظمة صرف من شأنها المحافظة على استقرار سعر صرف كل عملة.

سنتطرق في هذا الفصل الى:

المبحث الأول: سياسة الصرف المعتمدة من طرف البنك المركزي.

المبحث الثاني: الأنظمة المتبعة من طرف البنك المركزي.

المبحث الأول: سياسة الصرف المعتمدة من طرف البنك المركزي

تعتبر سياسات أسعار الصرف آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية والداخلية، وتعد سياسة الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها البنك المركزي ذلك من خلال عمليات و أنظمة صرف تهدف الى حماية الاقتصاد الوطني من مخاطر أسعار الصرف.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية التي تتبعها السلطات النقدية، يمكن إعطاء نظرة عامة حول مفهوم وأهم السياسات مع ذكر أهدافها.

الفرع الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف

هي مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها السلطات النقدية لتحديد سعر صرف العملة الوطنية في سوق الصرف الأجنبي، بالإضافة الى القيام باختيار وتحديد نظام الصرف المتبع الذي يتلاءم مع الأوضاع الاقتصادية للدولة والأهداف المرجو تحقيقها وأهمها الحفاظ على استقرار عملتها¹. تعتبر سياسة سعر صرف أهم مجالات السياسة النقدية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعاً لتدخلها، معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى

الفرع الثاني: أهم سياسات سعر الصرف

من أهم سياسات سعر الصرف، تتمثل في الآتي:

1- سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية: يقصد بتخفيض العملة تخفيض المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد في إطار نظام أسعار الصرف الثابتة، فمثلاً إذا كان المحتوى الذهبي لعملة ما يساوي 1 غ وان الجهات المختصة قررت تخفيض هذا المحتوى الذهبي بمقدار 10% فان القيمة السوقية لهذه العملة ستخفض بقيمة 10% مقارنة بالعملات الأخرى، فتخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية بغية تغيير الصرف الأجنبي (الثابت) للعملة المحلية إزاء العملات الأجنبية الأخرى².

من اسباب تخفيض قيمة العملة ما يلي:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات؛
- ارتفاع دخول المنتجين المحليين؛
- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة؛
- تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
- معالجة البطالة في الاقتصاد القومي؛
- تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.

¹ _بلييوز خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

² _دوحى سلى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة. 2014/ 2015،

2- سياسة رفع قيمة العملة المحلية: رفع القيمة الخارجية للعملة هي سياسة يعتمدها البنك المركزي و معناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهي عملية معاكسة لعملية التخفيض، تركز على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية و شراء العملة المحلية¹.
من اسباب رفع قيمة العملة:

- وجود فائض في ميزان المدفوعات و من اجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة باصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض و هذا ما يؤدي الى التضخم؛
- من اجل معادلة الارتفاع الحاصل في الاسعار العالمية لسلعة استراتيجية (النفط)؛
- من اجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى؛
- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته و ذلك بسبب انخفاض الصادرات و زيادة الواردات.

الفرع الثالث: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة النقدية للبنك المركزي من خلال وضع سياسة سعر الصرف الى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

- 1- مقاومة التضخم: يساهم تحسن سعر الصرف في انخفاض مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، وعلى المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد له اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد².
- 2- تخصيص الموارد: يؤدي وصول السلطات النقدية لسعر الصرف الحقيقي الى عدة نتائج ايجابية، نذكر منها:
 - جعل الاقتصاد أكثر تنافسية، بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلة للتصدير.
 - تقليل عدد السلع التي تم استيرادها و زيادة الإنتاج المحلي لسلع التي كانت تستورد و السلع التي يمكن تصديرها³.
- 3- توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات او بين القطاعات المحلية، فتوجد حالتين هما:⁴
 - انخفاض سعر الصرف الحقيقي الذي ينتج عنه ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعية) وبالتالي تنخفض القدرة الشرائية للعمال (انخفاض الدخل الحقيقي)؛
 - انخفاض سعر الصرف الاسمي الذي ينتج عنه انخفاض القدرة التنافسية، فيؤدي بدوره الى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية، فتقلص استثمارها.

¹ _ نفس المرجع السابق، ص 82.

² _ صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، اضاءات، العدد 12، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، جويلية، 2011، ص 4

³ _ بن زاوي هاجر، اثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017، ص ص 14، 15 .

⁴ _ نفس المرجع السابق، ص 15.

4- تنمية الصناعات المحلية: يمكن للبنك المركزي تخفيض سعر الصرف من اجل تشجيع الصناعات الوطنية مما يشجع الصادرات، فقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض قيمة العملة مما شجع الصادرات، كما أن تخفيض العملة من قبل البنك المركزي يحمي السوق المحلي من المنافسة الخارجية حيث اعتمدت السلطات اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات¹.

المطلب الثاني: عمليات تتم في سوق الصرف الأجنبي

هناك عدة عمليات تتم في أسواق الصرف الأجنبي، حيث انها تتنوع حسب نشاطات المتعاملين في السوق و حسب درجة المخاطرة بالنسبة لكل متعامل.

الفرع الأول: عمليات صرف عاجلة

تشكل هذه العمليات الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي ويمثل سعر الصرف الفوري الأساس لكل المعاملات المالية الخاصة بتجارة الصرف الأجنبي، فإذا تم الاتفاق على عقد صفقة نقد أجنبي بسعر صرف محدد فعلى الأطراف المعنية تحديد مكان التسليم وتاريخه، فإذا لم يحدد تاريخ التسليم تؤخذ أسعار البيع والشراء على انها فورية ويتم تسوية العملية بعد يومين من تاريخ إبرام الصفقة².

الفرع الثاني: عمليات صرف آجلة

هو عملية بيع وشراء عملة أجنبية مقابل عملة أخرى بسعر يتفق عليه الآن ولكن الاستلام والتسليم يتم مستقبلاً، حيث تقوم غرفة التعامل بالعملات الأجنبية بإجراء العملية المذكورة بواسطة أجهزة اتصالات ومع الأطراف التي تعتبر صانعة السوق وهو البنوك التجارية³. يلجأ لهذه العمليات من اجل توفير السيولة كافية، معرفة تكلفة السلع المستوردة وقيمة الصادرات بصورة دقيقة، الاستفادة من ظاهرة تفاوت الأسعار الفائدة لتحقيق الربح.

الفرع الثالث: عمليات أخرى

و تتمثل في الآتي:

1- عمليات التبديل (المقايضة): هي عملية شراء وبيع عملة على أساس السعر الآني وإعادة بيعها او شرائها بنفس الوقت على أساس التسليم بالسعر الأجل ، يتم تحديده بالفرق في أسعار الفائدة بين العملتين على القروض و الودائع و على هذا الأساس تشير عملية المبادلة الى مبادلة عملة معينة بعملة أخرى بين جهتين مختلفتين على أن يعيد كل طرف عملة التي قام بتبديلها بسعر صرف يتفق عليه عند الاتفاق على عقد المبادلة على أساس سعر صرف آني مع إضافة علاوة او خصم عند إعادة العمليتين الى الطرفين⁴.

¹ _صلاح الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص 4.

² _دوحى سلى، مرجع سبق ذكره، ص66.

³ _هيل عجي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2014، ص196.

⁴ _نفس المرجع السابق، ص233.

2- عملية التغطية: يقصد بها تجنب الخسارة المترتبة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليه أحيانا بتغطية الوضع المفتوح، للتعامل في أسواق الصرف الأجنبية دون أن تتضمن هذه العملية تسليم صرف أجنبي او دفع الثمن بالعملة المحلية في الحال وإنما هو مجرد اتفاق على بيع وشراء صرف أجنبي عن طريق البنك تجاري في سوق الصرف يسلم مستقبلا بناء على ثمن يتفق عليه في الحال ومقابل ذلك يتقاضى البنك فائدة معينة.¹

3- عملية المضاربة: يقصد بها التعرض العمدي لخطر الصرف بدافع توقع الربح، فالمضاربون لديهم توقعات محددة عن مستقبل أسعار الصرف ويهتمون بتحقيق الربح عن طريق شراء الصرف الأجنبي عندما يكون رخيصا وبيعه عندما يكون غالبا مع احتمالية الربح او الخسارة.²

4- المراجعة: وهي عكس المضاربة، تعني اتخاذ موقف ما يطمح الى استبعاد خطر الصرف... فليس فيها عنصر المخاطرة، لأنه من الناحية العملية يحدث الشراء والبيع في نفس اللحظة وكل الأسعار معروفة للمراجح³، فالمراجعة تنطوي على شراء العملة عندما تكون رخيصة وبيعها عندما تكون غالية.

المطلب الثالث: مخاطر تقلبات أسعار الصرف

قد يتعرض المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي الى عدة مخاطر تعيق عمليات الصرف الخاصة بهم، و لهذا يلجؤون الى توزيع هذه المخاطر وتجنبها عن طريق عدة آليات من اجل تغطيتها وإيجاد حلول لمواجهةها.

الفرع الأول: مفهوم خطر سوق الصرف الأجنبي

تعرف مخاطر أسعار الصرف بأنها مخاطرة الخسارة المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف. وتعني هذه المخاطرة الخسائر المحتملة التي تتعرض لها الشركة جراء تغييرات تكافؤ الصرف بين العملة النقدية المحلية⁴. كما يمكن تعريفها أيضا على أنها درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة الى العملات الأخرى أو الى عملة مرجعية، وتعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الاستثمارات النقدية. كما عرفت على انها حالة اللاتأكد حول السعر الذي من الممكن ان تبادل به العملة المحلية بدلالة الأجنبية مستقبلا. هذا يعني انه وفي حالة شراء العملة الأجنبية فان السعر الذي تحول به التدفقات النقدية الأجنبية المتوقعة الى العملة المحلية يكون غير مؤكد⁵.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف

التعامل بالعملات تنطوي عليها عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تأخذ بعين الاعتبار لتفادي أو التقليل من أثارها.

¹ _عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2015، ص.28.

² _محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص.222.

³ _نفس المرجع السابق، ص.222.

⁴ _سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص.191.

⁵ _محمد علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص.632.

1- مخاطر صرف متعلقة بالصفقات أو المعاملات: و التي تنشأ من جراء القيام بالعمليات التالية:

- الصفقات التجارية مع الخارج (تصدير و استيراد) مفوترة بالعملية الأجنبية.

- صفقات مالية بنكية (اقتراض و إقراض بالعملية الصعبة).

و يقصد بمخاطر الصفقات هي تلك المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة نتيجة الدخول بعقود بعملات أجنبية الآن و لكن يتم تسويتها في تاريخ لاحق، دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الغير المتوقعة في سعر الصرف مستقبلا.

2- خطر الصرف الاقتصادي (مخاطر المنافسة): يعتمد وضع سعر الصرف الاقتصادي على تأثير تغييرات أسعار الصرف على صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، و تظهر في المؤسسات التي تتأثر سيولتها النقدية على المدى الطويل إيجابا أو سلبا بالتغيرات المستقبلية و يؤثر تغييرات الأسعار على التكاليف و حجم المبيعات، و تؤدي هذه المخاطر إما الى ارتفاع أو انخفاض منتجات المؤسسة.¹

3- مخاطر الصرف التشغيلية: تعرف على انها تأثير التغيرات غير المتوقعة لأسعار الصرف على التدفقات النقدية (العوائد)، حيث تتعرض الشركة للمخاطرة التشغيلية إذا دخلت سوق تسوده المنافسة الأجنبية او عندما تكون مصادر المدخلات في السوق أجنبية.²

4- مخاطر التحويل (المخاطر المحاسبية): و تنشأ من تغيرات أسعار الصرف عندما يتم تحويل مبالغ الصفقات الأجنبية المحققة من طرف الفروع الى الميزانية المالية للشركة الأم.

الفرع الثالث: تقنيات تغطية المخاطر

هناك أسلوبين لتغطية مخاطر سعر الصرف و هي أساليب داخلية و أساليب خارجية.

1- الأساليب الداخلية لتغطية خطر سعر الصرف: و تتمثل في الأدوات التي تستعملها المؤسسات للحد من التعرض لخطر سعر الصرف، و هي عديدة من أهمها:

✓ اختيار العملة النقدية في قائمة الحساب تعرف عملة قائمة الحساب بأنها العملة النقدية التي

بواسطتها تحرر عقود الشراء او البيع³، و يهدف تجنب المخاطرة تقوم الشركات ببيع صادراتها بالعملية

النقدية المحلية و تفضل الحصول على مدفوعات بالعملية الأجنبية و ذلك من اجل توحيد التعامل بالعملية النقدية بين المصدر و المستورد.

✓ المؤجلة (اجل الاستحقاق): و يكون ذلك بتعديل آجال تسوية الصادرات و الواردات اما بتأجيلها او

تسريعها، ففي حالة ارتفاع حقوق المصدر بالعملية الصعبة فانه يسعى الى تمديد فترة القرض المبرم و تأجيل تسديده و العكس⁴.

¹ _رجاء صادق بيجان، إدارة المخاطر أسعار الصرف العملات باستخدام عقود المشاركة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية ،

العدد 21، جامعة التقنية الوسطى، 2016، ص.9.

² _محمد علي إبراهيم العامري، مرجع سبق ذكره، ص.635.

³ _سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص.216.

⁴ _بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر، ص.143.

✓ اختيار العملة للفوترة: من اجل تجنب التعرض لمخاطر الصرف، الحل الأكثر بساطة هو اصدار الفواتير بالعملة المحلية، حيث أن هذه العملية تزيل كامل الشكوك بالنسبة للمصدر او المستورد فيما يخص تقلبات أسعار الصرف، حين أن كلاهما سيكون على علم بالمبلغ الذي سيحصل عليه او سيدفعه عن اجل الاستحقاق¹.

✓ المقاصة: ويتبع هذا الأسلوب بالنسبة للشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة، بأن تجري المقاصة بين المستحقات و المطلوبات الخاصة بكل منها اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ في دفاتها بمراكز مكشوفة بالنقد الأجنبي. إن هذا الأسلوب يسمح بتخفيض عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة و تخفيض أيضا من المصاريف البنكية².

2- الأساليب الخارجية لتغطية خطر سعر الصرف: تكون هذه التغطية باللجوء الى هيئات خارج الشركة، و نجد:

✓ التغطية في أسواق سعر الصرف لأجل: تعد التغطية في أسواق سعر الصرف لأجل الأكثر استعمالا في الشركات وذلك لسهولة استخدامها، اذ نجد نوعين من التغطية:³

1- يتعين على المصدر أن يبيع لأجل العملات النقدية المناظرة الى مبلغ التصدير وذلك من اجل التحوط ضد المخاطر أسعار الصرف الناجمة عن ارتفاع محتمل في قيمة عملة نقدية معينة.

2- يتعين على المستورد أن يشتري لأجل العملات النقدية المناظرة الى مبلغ الاستيراد وذلك من اجل التحوط ضد المخاطر أسعار الصرف الناجمة عن ارتفاع محتمل في قيمة عملة نقدية معينة.

وعند انتهاء العقد فانه ليس من الضروري تهيئة الاموال، وذلك نظرا ان حساب الزبون لا يعتبر مدينا الا في تاريخ الاستحقاق.

✓ التغطية عن طريق هيئات دولية: تختلف مبادئ التغطية بالنسبة للهيئات الدولية بين دولة و أخرى، فيها من يقترح مجموعة من الضمانات للتغطية ضد المخاطر الصرف الذي تتحمله المؤسسة عند التصدير، أي عند فوتره بالعملة الصعبة و تغطية الخسارة التي يتحملها المصدر في حالة انخفاض سعر الصرف بالعملة الصعبة، و تقوم بتغطية الخسارة التي يتحملها المصدر عند ارتفاع سعر الصرف التي تمت بها الفوترة عند العقد⁴.

✓ التغطية في السوق النقدية: إن المؤسسة مهما كان نوعها مصدرة او مستورد يمكن لها أن تقوم بالتغطية ضد مخاطر سعر الصرف وذلك عن طريق عدة وسائل و أدوات منها العقود الآجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلة و عقود خيارات العملة...

¹ _ عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص.36

² _ نفس المرجع السابق، ص ص 37، 38.

³ _ سعود جايد مشكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص.240.

⁴ _ بن حمودة فاطمة الزهراء، مرجع سبق ذكره، ص.146.

المبحث الثاني: الأنظمة المتبعة من طرف البنك المركزي

كما تطرقنا سابقا انه يتعين على البنوك المركزية التدخل في سوق النقد وذلك لتوفير العملات و المحافظة على استقرارها عن طريق الاعتماد على عدة سياسات نقدية و أنظمة صرف من شأنها التأثير على سلوك سعر الصرف.

المطلب الأول: أنظمة أسعار الصرف

عرف النظام النقدي النقدي الدولي عدة تطورات، ظهرت على أثرها نظم أسعار صرف مختلفة، و المقصود بنظام الصرف تلك القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و المتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: نظام سعر صرف الثابت

من المعروف أن هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين منة الذهب و يترتب على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب ، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، و لذلك فانه في ظل قاعدة الذهب الأصل إلا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابتا ، لأن هادا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم بيعه لدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل¹.

في ظل هذا النظام تحدد البنوك المركزية أسعار صرف لعملتها (غالبا على أساس الدولار) و لا تترك هذا التقلب وفقا لظروف العرض و الطلب في السوق الحرة، و تدخل البنوك المركزية في سوق الصرف بالبيع و الشراء بأي كميات ، بحيث تمنع سعر الصرف من الانحراف عن السعر المحدد بأكثر من نسبة معينة في الاتجاهين (الموجب او السالب)².

و السؤال الذي يطرح هو: ما الذي يحدد الكمية التي سيقوم البنك المركزي بشرائها أو بيعها عند سعر الصرف المحدد؟

الجواب هو أن ميزان المدفوعات الدولة هو الذي يحدد هذا القدر، و طالما يكون لدى البنك المركزي الاحتياطات الضرورية يمكنه أن يستمر بالتدخل في سوق الصرف لكي يحافظ على سعر الصرف، أما اذا كان ميزان المدفوعات في حالة عجز فسيواجه البنك المركزي بنقص العملة الأجنبية و بالتالي لن يتمكن من الاستمرار في التدخل³.

كاستنتاج تقوم فلسفة هذا النظام على أساس تثبيت العملات الوطنية إلى قاعدة صرف محددة غالبا ما تكون ذهب أو عملة رئيسية قابلة للتحويل إلى الذهب كالدولار الأمريكي.

¹ _ احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص.95

² _ محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، 1998، ص.146

³ _ نفس المرجع السابق، ص.146

الفرع الثاني: نظام سعر صرف المرن (المتقلب)

في هذا النظام تتغير أسعار الصرف طبقا لظروف الطلب والعرض بما يؤدي الى تحقيق المساواة بين عرض و طلب الصرف الأجنبي، وفي هذه الحالة تؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تحقيق التوازن بين طلب و عرض الصرف الأجنبي في المدة القصيرة، كما يتحقق التوازن في العلاقات الدولية في المدة الطويلة عن طريق التغير في أثمان السلع الداخلة في التجارة الدولية، فزيادة سعر الصرف الأجنبي (تخفيض قيمة العملة الوطنية)، تؤدي إلى تشجيع الصادرات نظرا لانخفاض قيمتها و إلى الحد من الواردات نظرا لارتفاع قيمتها¹.

وهكذا نلاحظ أن سعر الصرف في ظل هذا النظام قابل للتغير والتقلب حتى يصل إلى نقطة التوازن، تسمى السعر التوازني.

الفرع الثالث: نظام الرقابة على الصرف

يقصد بالرقابة على الصرف وضع قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي عن طريق السلطة النقدية، حيث حرية تحويل العملة إلى العملات الأخرى تكون غير مكفولة بصفة مطلقة، كما أن حرية تصدير واستيراد النقد الأجنبي و التعامل فيه تكون مقيدة بقواعد تفرضها السلطة النقدية، عادة ما تشدد إجراءات الرقابة في البلدان ذات العملة الضعيفة اد تشريع القوانين وتوضع التعليمات التي تنص على عدم جواز التعامل بالعملة الأجنبية داخل البلاد إلا لمن له ترخيص بذلك من البنك المركزي² و يتميز نظام الرقابة على سعر الصرف بما يلي:³

- عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة؛

- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة؛
- ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف و بالتالي أكثر من سوق صرف أجنبي.

الفرع الرابع: نظام استقرار أسعار الصرف

بتأسيس صندوق النقد الدولي في 27 ديسمبر 1945 جاء اتفاق بروتن وودز بنظام نقدي دولي جديد اطلق عليه نظام استقرار أسعار الصرف، و يلخص جوهر هذا النظام في جعل أسعار الصرف المستقرة عند أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة و غير محدودة مع إمكانية تعديل هذه الأسعار .

تلتزم الدول في هذا النظام بتطبيق السعر الفعلي الذي حددته لعمليتها و يكون هذا السعر صالح في المعاملات الجارية اما المعاملات الآجلة فإنها تخرج هذا الالتزام و يكون هذا السعر مقيد بهامش يتغير داخله (حد اعلي و حد أدنى). ففي البداية حدد على أساس سعر صرف يزيد و ينقص (± 1) من سعر التعادل، و في

¹ _احمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص98.

² _محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التعويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، جامعة الشلف، الجزائر، ص.241.

³ _ نفس المرجع السابق، ص241.

سنة 1959 سمح له بالارتفاع الى (±2) وفي ديسمبر 1971 الى (±2.25). هذا لا يعني أن سعر التعادل يبقى ثابت و لكنه قابل للتعديل، حيث لا تجبر الدولة العضو في صندوق النقد الدولي من اخذ موافقة الصندوق اذا كان التخفيض لا يتعدى 10 بالمئة و اذا تعدى هذا الحد فعليها أخذ موافقة الصندوق.

المطلب الثاني: سياسة تغطية المستخدمة من طرف البنك المركزي للحد من تقلبات سعر الصرف

قبل التطرق نحو السياسة المستخدمة من طرف البنك المركزي للحد من تقلبات أسعار الصرف، يجدر بنا الذكر المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف و بالتالي الحد من تقلباته، من بين هذه المعايير ما يلي:¹

- الحجم النسبي و تكامل التجارة ربما تجد الدول الصغيرة انه من المناسب أن ترتبط نقديا مع دولة كبيرة نسبيا و خاصة إذا كانت العلاقة التجارية كبيرة مع هذه الدول؛
- مرونة هيكل الاقتصاد؛
- القدرة على امتصاص الصدمات سواء كانت منها الاسمية او الحقيقية؛
- تنوع هيكل الإنتاج/الصادرات؛
- التركيز الجغرافي للتجارة؛
- درجة التطور الاقتصادي و المالي؛
- استقرار و مصداقية عملة الركيزة.

فيما يلي سنتطرق الى السياسة النقدية المستخدمة من طرف البنك المركزي، و التي تحد من تقلب سعر الصرف الأجنبي، من بين السياسات المنتهجة ما يلي:

الفرع الاول: تعديل سعر صرف العملة

لما ترغب السلطات في تعديل توازن ميزان المدفوعات يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة أو إعادة تقييمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت ، اما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائم فيعمل على التأثير على تحسن او تدهور العملة.

و الواقع أن هناك عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض، اذ تتوقف أهمية هذا التخفيض في تشجيع الصادرات و تقليل الواردات ، من بين هذه العوامل:²

- فهي تتوقف على مرونة الإنتاج الداخلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير وهل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تجاري انخفاض سعر الصرف؛
- مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من السلع و الخدمات القابلة للتصدير، و هل يتزايد هذا الطلب بنسبة تتماشى مع تخفيض سعر الصرف؛
- مرونة الطلب الداخلي على السلع و الخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد، و هل يقل هذا الطلب نتيجة للتخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

¹ _صلاح الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص3

² _عادل احمد حسين، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص ص194، 195.

الفرع الثاني: استخدام احتياطات الصرف

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة او شبه مدارة، تلجأ السلطات النقدية الى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار هذه الأخيرة تقوم السلطات ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، و عندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة¹.

الفرع الثالث: استخدام سعر الفائدة

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، حيث تقوم الدولة بتعويض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها، فالرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة قوية، فارتفاع سعر الفائدة يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية و يقلل خروج الأموال المحلية و منه ارتفاع سعر الصرف، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك اضعف من المارك الألماني اعتمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة اعلي من أسعار الفائدة الألمانية².

الفرع الرابع: مراقبة الصرف

الرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر الصرف عملتها في أسواق الصرف، و يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها، ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض، و الغرض منها هو الحد من خروج رؤوس الأموال و المحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة³. من الأسباب التي تدعو إلى فرض الرقابة على الصرف:⁴

- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض و الطلب؛
- رفع الأسعار الداخلية، حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات؛
- ضمان الحصول على واردات معينة من الخارج، يتكون اغلبها من الموارد الأولية مثلا؛
- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج، سواء كان رأسمال مملوكا لأجانب أو مواطنين؛

مواطنيين؛

من بين التدابير التي يعتمدها البنك المركزي هي:⁵

- منع التسوية للواردات؛
- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة؛
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين الى الخارج؛
- تقسيم الحسابات البنكية الى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة،

¹ - بن زاوي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص 15، 16.

² - بلبويوز خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

³ - عادل احمد حسين، مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره، ص 195.

⁴ - نفس المرجع السابق، ص 196، 197.

⁵ - بلبويوز خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 20.

وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية او مالية مبررة.

الفرع الخامس: إقامة سعر صرف متعدد

يهدف نظام سعر الصرف المتعدد الى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة¹، من أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي او أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين او أكثر لسعر صرف العملة احدهما مغالي فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية او الأساسية او واردات القطاع المراد دعمه وترقيته، اما السلع المحلية الموجهة للتصدير او الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي².

¹ _صلاح الدين حامد، مرجع سبق ذكره، ص.4.

² _بلييوس خديجة، مرجع سبق ذكره، ص.20.

الخلاصة:

في نهاية عرضنا لهذا الفصل نسجل بعض النقاط التي يمكن من خلالها حوصلة ما ورد في هذا العرض، وهي ان البنك المركزي له دور كبير فيما يخص استقرار أسعار الصرف. من بين الوسائل التي يعتمدها البنك المركزي تتمثل سياسات صرف، عمليات صرف و أنظمة صرف، حيث انه تختلف سياسات الصرف المستخدمة من طرف البنك المركزي باختلاف عملياتها في السوق و الأنظمة المعمول بها.

اما فيما يخص أدوات تغطية خطر سعر الصرف تتمثل في :

- تعديل سعر صرف عملة.
- استخدام احتياطات صرف.
- استخدام سعر الفائدة.
- مراقبة الصرف.
- إقامة سعر صرف متعدد.

الفصل الثالث

دور بنك الجزائر في استقرار سعر الصرف

تمهيد:

عرف بنك الجزائر إصلاحات متعددة ارتبطت بالإصلاحات الاقتصادية في إطار إصلاح المنظومة المصرفية لسنوات التسعينات مصحوبا بإصلاحات في السياسات الاقتصادية منها سياسة سعر صرف، حيث كانت الجزائر منذ الاستقلال تعتمد على التثبيت ثم اتجهت نحو تبني نظام الصرف التعويم المدار في إطار الإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات الصرف في التسعينات من القرن الماضي.

و بعد تعويم الدينار الجزائري أصبح لبنك الجزائر مهام أوسع في مجال إدارة سياسة سعر الصرف وذلك من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لذا في ظل الصدمات الخارجية من الاستقرار الخارجي والداخلي.

و على هذا الأساس قسمنا هذا الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الجزائر.

المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثالث: بنك الجزائر و دوره في استقرار سعر الصرف.

المبحث الأول: تقديم عام حول بنك الجزائر

لقد كان البنك المركزي عند نشأته طابع بنك تجاري ثم تحول إلى بنك عمومي تملكه الدولة، وبهذا فإن بنك الجزائر يعد من أهم المؤسسات المصرفية التي تأتي على رأس النظام المصرفي كما يعد الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي . في هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة و تعريف بنك الجزائر والهيكل التنظيمي له، ثم مهام وصلاحياته.

المطلب الأول: نشأة و تعريف بنك الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى نشأة بنك الجزائر ثم تعريفه.

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ، على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة، زاول بنك المركزي الجزائري نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئاً فشيئاً إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أفريل 1990، أصبح البنك المركزي يسمى في تعاملاته مع الغير ببنك الجزائر، وهكذا يمنح القانون استقلالاً كبيراً ، عملياً وعالمياً ، للبنك المركزي ، الذي يُطلق عليه فيما بعد اسم بنك الجزائر.

* الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أغسطس 2003 المتعلق بالعملة والائتمان يلغي القانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990.

* المرسوم رقم 04-10 المؤرخ 26 أغسطس 2010 المعدل والمكمل للأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أغسطس 2003 بشأن العملة والائتمان.

تتم إدارة البنك وإدارته والإشراف عليه على التوالي من قبل المحافظ ومجلس الإدارة برئاسة المحافظ واثنين من المراقبين. يتكون مجلس الإدارة من ثلاثة نواب محافظ وثلاثة مسؤوليين رفيعي المستوى تم تعيينهم لخبراتهم الاقتصادية والمالية.

يتم تعيين الحاكم بموجب مرسوم رئاسي. يتم تعيين نواب المحافظ الثلاثة في ظل نفس الشروط. يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة الآخرين بمرسوم تنفيذي.

يتم تعيين المراقبين بموجب مرسوم رئاسي، بناءً على اقتراح وزير المالية.

يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات الكلاسيكية المعترف بها لمثل هذا الجهاز. ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة.

الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر

يعرف الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010، يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 الصادر في 26 أوت 2003، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم 9-10-11-12-13 بنك الجزائر بأنه:¹

المادة 9 : مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتبر تاجرا في علاقته مع الغير، ويحكمه التشريع التجاري ما لم يخالف ذلك أحكام هذا الأمر. ويتبع قواعد المحاسبة التجارية ولا يخضع لإجراءات المحاسبة العمومية ومراقبة مجلس المحاسبة. كما لا يخضع إلى التزامات التسجيل في السجل التجاري.

المادة 10: تمتلك الدولة رأسمال بنك الجزائر كلية.

المادة 11: يقع مقر بنك الجزائر في مدينة الجزائر. يفتح بنك الجزائر فروعاً أو وكالات في كل المدن حيث يرى ضرورة لذلك.

المادة 12 : لا يمكن أن يصدر حل بنك الجزائر إلا بموجب قانون يحدد كفاءات تصفيته.

المادة 13: يتولى إدارة البنك المركزي الجزائري محافظ يساعده ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بمرسوم من رئيس الجمهورية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

حسب الأمر رقم 04-10 المؤرخ في 26 أوت سنة 2010 ، يعدل ويتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي يبين الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر كما يلي :

الفرع الأول: إدارة بنك الجزائر

المادة 18: يتكون مجلس الإدارة من:

- المحافظ رئيسا.
- نواب المحافظ الثلاثة.
- ثلاثة موظفين ذوي أعلى درجة معينين بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية بحكم كفاءتهم في المجالين الاقتصادي والمالي.

المادة 13: يدير بنك الجزائر مجلس إدارة يخول السلطات الآتية:

- يتداول بشأن التنظيم العام لبنك الجزائر وكذا فتح الوكالات والفروع أو إلغائها.
- يضبط اللوائح المطبقة في بنك الجزائر.
- يوافق على القانون الأساسي للمستخدمين ونظام رواتب أعوان بنك الجزائر.
- يتداول بمبادرة من المحافظ بشأن جميع الاتفاقيات.
- يفصل في شراء العقارات وفي التصرف فيها.

¹ _المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 ، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 04-10.

- يبت في جدوى الدعاوى القضائية التي ترفع باسم بنك الجزائر ويرخص بإجراء المصالحات والمعاملات.
- يحدد ميزانية بنك الجزائر لكل سنة.
- يحدد الشروط والشكل اللذين يعد بنك الجزائر بموجبها حساباته ويضبطها.
- يضبط توزيع الأرباح ويوافق على مشروع التقرير الذي يرفعه المحافظ باسمه إلى رئيس الجمهورية.
- يطلع بجميع الشؤون التي تخص تسيير بنك الجزائر.

الفرع الثاني: هيئة المراقبة

المادة 26: تتولى حراسة بنك الجزائر هيئة مراقبة تتألف من مرقبين يعينان بمرسوم من رئيس الجمهورية.

يمارس المراقبان وظائفهما بالدوام الكامل ويكونان في وضعية انتداب من إدارتهما الأصلية. وتنهى مهامهما حسب الأشكال نفسها.

يجب أن تكون للمراقبين معارف لاسيما المالية منها وفي مجال المحاسبة المتصلة بالبنوك المركزية تؤهلها لأداء مهمتهما تحدد كفاءات دفع مرتبهما عن طريق التنظيم .

يحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها.

المادة 27: يقوم المراقبان بحراسة عامة تشمل جميع مصالح بنك الجزائر، وجميع العمليات التي يقوم بها ويمارسان حراسة خاصة على مركزية المخاطر ومركزية المستحقات غير المدفوعة وكذا حراسة تنظيم السوق النقدية وسيره.

يمكن أن يجري المراقبان معا أو كل على حدة عمليات التدقيق والمراقبة التي يريانها مجدية ويحضران دورات مجلس الإدارة بصوت استشاري ويطلعان المجلس على نتائج المراقبة التي أجريها.

ويمكنهما أن يقدمتا له كل الاقتراحات أو الملاحظات التي يريانها ملائمة. وإذا رفضت اقتراحاتهما، يجوز لهما طلب تدوينها في سجل المداولات. ويطلعان الوزير المكلف بالمالية بذلك

ويرفعان تقريرا لمجلس الإدارة حول عمليات تدقيق حسابات نهاية السنة المالية والتعديلات المحتملة التي يقترحانها.

كما يرفعان تقريرا إلى الوزير المكلف بالمالية خلال الأشهر الأربعة التي تلي اختتام السنة المالية وتبلغ نسخة من التقرير إلى المحافظ.

يجوز للوزير المكلف بالمالية أن يطلب منهما في كل حين تقارير حول مسائل معينة تدخل ضمن اختصاصهما.

الفرع الثالث: مجلس النقد و القرض

المادة 58: يتكون مجلس النقد والقرض الذي يدعى في صلب النص " المجلس " من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر.

- شخصيتين تختاران بحكم كفاءتهما في المسائل الاقتصادية والنقدية.

المادة 59: تعين الشخصيتان عضوين في المجلس بموجب مرسوم من رئيس الجمهورية.

يتداول عضوا المجلس هذان ويشركان في التصويت داخل المجلس بحرية كاملة.

المادة 60: يرأس المجلس محافظ بنك الجزائر الذي يستدعيه للاجتماع ويحدد جدول أعماله.

ويحدد المجلس نظامه الداخلي، وتتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، وفي حالة تساوي عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادة 62 : ويتخذ المجلس القرارات الفردية الآتية:

أ. الترخيص بفتح البنوك والمؤسسات المالية، و تعديل قوانينها الأساسي، وسحب الاعتماد.

ب. الترخيص بفتح مكاتب تمثيل للبنوك الأجنبية.

ج. تفويض الصلاحيات في مجال تطبيق التنظيم الخاص بالصراف.

د. القرارات المتعلقة بتطبيق الأنظمة التي يسنها المجلس.

يمارس المجلس سلطته، في إطار هذا الأمر، عن طريق الأنظمة.

يستمتع المجلس إلى الوزير المكلف بالمالية بناء على طلب من هذا الأخير. و تستشير الحكومة المجلس كلما تداولت في مسائل تتعلق بالنقد أو القرض أو مسائل يمكن أن تنعكس على الوضع النقدي.

المطلب الثالث: مهام و صلاحيات بنك الجزائر

سنتطرق في هذا المطلب الى:

الفرع الأول: مهام بنك الجزائر

تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحفاظ ، في مجال المال والائتمان والعملات الأجنبية ، على أكثر الظروف مواتية للتطور المنظم للاقتصاد.

يحدد بنك الجزائر الشروط العامة التي بموجبها يجوز للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية

والأجنبية أن تؤسس نفسها في الجزائر وأن تعمل هناك.

كما يحدد الشروط التي بموجبها يجوز تعديل هذا الترخيص أو سحبه.

يحدد بنك الجزائر جميع المعايير التي يجب على كل بنك احترامها في جميع الأوقات ، وخاصة تلك

المتعلقة بما يلي:

- نسب الإدارة المصرفية.

- نسب السيولة.

- استخدام الأموال الخاصة - المخاطر بشكل عام ، إلخ ...

تتمثل مهام بنك الجزائر في إطار قانون 10/90 فيما يلي:

- أن يقوم بكل العمليات على الذهب ولا سيما بالشراء والبيع الاقتراض والرهن وذلك نقدا ولأجل.
- يمكنه أن يمنح تسبيقات للبنوك من العملاء وسبائك الذهب والعملات الأجنبية ومن السندات العمومية والخاصة.
- يمكنه منح قروض بالحساب الجاري للبنوك لمدة سنة على الأكثر، ويجب أن تكون مكفولة بضمانات من سندات الخزينة أو الذهب أو العملات الأجنبية... بموجب الأنظمة المتخذة بهذا الخصوص من مجلس النقد والقرض.
- يمكنه إجراء كل العمليات المصرفية مع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر ومع كل بنك مركزي أجنبي.
- يمكنه ولتلبية حاجاته الخاصة شراء عقارات أو يكلف من بينها أ يبيعها أو يستبدلها، وتخضع هذه العمليات لرخصة من مجلس الإدارة ولا يمكن أن تتم إلا بالأموال الخاصة.
- يقوم بمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري ولا يمكن أن تتجاوز مدتها 240 يوم وفي حدود حد أقصى 10% من الإيرادات العامة للدولة.

الفرع الثاني: صلاحيات بنك الجزائر

جاءت صلاحيات البنك الجزائري في الكتاب الثالث من قانون النقد والقرض تحت عنوان صلاحيات بنك الجزائر وعملياته، يعتبر بنك الجزائر أساس الجهاز المصرفي، فهو يشرف على جهاز المصرفي ويقوم على إصدار النقود ويعمل على محافظة على استقرار النقدي، فهو بنك الحكومة، حيث يتولى القيام بالخدمات المصرفية للحكومة، ويشاركها في إعداد السياسات النقدية والمالية وهو أيضا بنك البنوك... حيث تتمثل صلاحياته فيما يلي:

المادة 35: تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسية النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو مدعم للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.

ولهذا الغرض، يكلف بتنظيم الحركة النقدية، ويوجه ويراقب، بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة، ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية تجاه الخارج وضبط سوق الصرف والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته.

المادة 36: تستشير الحكومة بنك الجزائر في كل مشروع قانون ونص تنظيمي يتعلقان بالمسائل المالية والنقدية.

يمكن بنك الجزائر أن يقترح على الحكومة كل تدبير من شأنه أن يحسن ميزان المدفوعات وحركة الأسعار وأحوال المالية العامة وبشكل عام تنمية الاقتصاد.

ويطلع الحكومة على كل طارئ من شأنه المساس باستقرار النقد. ويحق له أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذا الإدارات المالية أن تزوده بكل الإحصاءات والمعلومات التي يرى فائدة منها لمعرفة تطور الأوضاع الاقتصادية والنقد والقرض وميزان المدفوعات والاستدانة الخارجية. ويحدد كميّات عمليات الاقتراض من الخارج ويرخص بها، إلا إذا تعلق الأمر بقروض قامت بها الدولة أو لحسابها.

ويجمع كل المعلومات المفيدة لمراقبة ومتابعة الالتزامات المالية نحو الخارج ويبلغها للوزارة المكلفة بالمالية. المادة 36 مكرر: يعد بنك الجزائر ميزان المدفوعات ويعرض الوضعية المالية الخارجية للجزائر. وفي هذا الإطار، يمكنه أن يطلب من البنوك والمؤسسات المالية وكذلك الإدارات المالية وكل شخص معني، تزويده بالإحصائيات والمعلومات التي يراها مفيدة.

المادة 37: يساعد بنك الجزائر الحكومة في علاقاتها مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والدولية. ويمكنه، عند الحاجة، أن يمثل الحكومة لدى هذه المؤسسات وفي المؤتمرات الدولية.

ويشارك في التفاوض بشأن عقد اتفاقات دولية للدفع والصرف والمقاصة، ويتولى تنفيذها. ويعقد كل تسوية تقنية تتعلق بكيفيات إنجاز هذه الاتفاقات. ويجري تنفيذ بنك الجزائر المحتمل لهذه الاتفاقات لحساب الدولة.

المادة 38: يصدر بنك الجزائر العملة النقدية، ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ وفقا للفقرة "أ" من المادة 62 أدناه.

تتضمن تغطية النقد العناصر الآتية:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية،
- العملات الأجنبية،
- سندات الخزينة،
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

المبحث الثاني: تطور سعر الصرف في الجزائر

عرفت إدارة سعر الصرف في الجزائر تطورات هامة على مدى مراحل مختلفة من الزمن ارتبطت هذه التطورات بالتحويلات الحاصلة في الاقتصاد المحلي والدولي، وكذا التحويلات في النظام النقدي والمالي الدوليين.

المطلب الأول: تطور نظام الصرف و تسعيرة الدينار الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت بكل مرحلة من مراحل التنمية ، بداية من سعر الصرف الثابت، ثم الربط بسلة من العملات وصولا إلى التعويم المدار لسعر الصرف.

الفرع الأول نظام الربط بعملة واحدة (1964-1973)

بعد الاستقلال مباشرة ، أصبحت الجزائر تابعة إلى منطقة الفرنك الفرنسي ، وكانت العملة قابلة إلى التحويل ، ومع الاقتصاد الهش أنداك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج تم اللجوء في سنة 1963 إلى مراقبة الصرف على كل العمليات ومع مختلف دول العالم . هذه الإجراءات كانت متبوعة بإنشاء العملة الوطنية الدينار في ابريل 1964 والذي تم تحديده ب 180 ملغ من الذهب الخالص. فحل الدينار محل الفرنك الجديد بتبادل $1FN=1 DA$ حي تبنت الجزائر نظام الصرف الثابت لأنه خلال هذه الفترة كان النظام النقدي يعتمد اتفاقيات بريتن وودز. بقي سعر الصرف الدينار ثابتا إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11.10% ، واستمر ربط الدينار بالفرنك رغم انه لم يتبعه عند التخفيض . وخلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي الذي يشترط استقرار أسعار الصرف، وبقيت العلاقة ثابتة بين الفرنك و الدينار 1 دينار يساوي 1.25 فرنك . كان من شأن هذا الارتباط نتيجة الضعف المتواصل للفرنك الفرنسي أن عرف الدينار انخفاضا مستمرا ، مقابل أهم العملات للبلدان التي تتعامل الجزائر معها تجاريا ، ومع انهيار نظام بريتن وودز و إقرار مبدأ تعويم العملات أخذت الجزائر بنظام جديد لتسعيرة الدينار.¹

الفرع الثاني: نظام التريجيج بسلة عملات(1974-1987)

تم تحديد قيمة الدينار الجزائري خلال هذه المرحلة على أساس سلة مكونة من أربعة عشرة عملة من ضمنها الدولار الأمريكي ؛ منحت لكل عملة من هذه العملات تريجيج محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات .

¹ _عبود عبد المجيد، اثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2007، ص 180.

الجدول رقم (III-1): تطور سعر الصرف في الجزائر للفترة 1974-1983

السنوات	سعر الصرف/دولار	السنوات	سعر الصرف/دولار
1974	4,18	1979	3,85
1975	3,95	1980	3,84
1976	4,16	1981	4,32
1977	4,15	1982	4,59
1978	3,97	1983	4,97

المصدر: زهير سعيدي، محمود جمام، سعر الصرف وتبادل القوة الشرائية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2007، ص 337.

من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد هناك نوع من الاستقرار على سعر الصرف في الجزائر خلال هذه الفترة و خلاصة القول هذا أن سعر الصرف للدينار لا تربطه أية علاقة بكفاءة الاقتصاد الوطني، أي هناك انفصال بين سعر الصرف الدينار والواقع الاقتصادي.

الفرع الثالث: مرحلة تعديل الدينار الجزائري (1987-1994)

عقب الأزمة البترولية لعام 1986 واله أرغمت الحكومة على تبني خطى سريعة من أجل تغيير وجهة النظام الاقتصادي إلى اقتصاد السوق حيث أخذ موضوع استعادة الدينار الجزائري لقيمتة الحقيقية حصة الأسد من البرامج الإصلاحية فتم إدخال تعديل على معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملة الصعبة ولإجراء عملية التعديل، تبنت السلطة النقدية سياسة الانزلاق التدريجي للدينار من نهاية 1987 إلى بداية 1991، اله رافقتها جهود من أجل إعادة النظر في تحرير التجارة الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال، و بتاريخ 1991/09/30 ووفق لاتفاق مع صندوق النقد الدولي تم التخفيض ب22%، وبموجب اتفاق آخر مع صندوق النقد في 1994/04/16 الذي أفضى بتخفي ثاني بمقدار 40.17% لتصل عدد الوحدات المقابلة للدولار الأمريكي إلى 36 دينار¹.

الفرع الرابع: المرحلة بعد 1994

تم تغيير سياسة التخفيضات نحو منهجية مبررة تكمن في انتهاج تقنية جلسات التسعير بالمزاد العلني في أكتوبر 1994 وإلى نهاية السنة الجارية في 1995 حيث يجتمع بمقر البنك المركزي يوميا بعدما كان أسبوعيا في بداية هذه التقنية كل من ممثلو البنوك التجارية والبنك المركزي العارض للعملة الصعبة، ويتم من خلال هذه الجلسات تحديد سعر صرف الدينار الجزائري أما الدولار باعتباره عملة ارتكازية.

¹ _عبود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 181، 180.

ونظرا لأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف تم تأسيس سوق ما بين البنوك في 1996/01/02 كبداية لتبني نظام التعويم الموجه والذي من خلاله أصبح الدينار خاضع لقوى العرض والطلب في السوق ما بين البنوك التجارية و البنك المركزي و المؤسسات المالية ، مع الحفاظ على حق البنك المركزي في التدخل من أجل حماية الدينار من التدهور. فبين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20 %، وتبعه انخفاض يقدر ب 13 % بين 1998 و 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى 2002 كما أقدم بنك الجزائر في 2003 على انخفاض في قيمة الدينار بمعدل 20 % و 5 %، وهذا بغية الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق خاصة بعد اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في السوق . و خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 قام بنك الجزائر في ديسمبر من نفس السنة بتخفيض قيمة الدينار ليصل حدود 72.65 دج/\$، وهذا لأجل ضمان استقرار الاقتصاد الوطني و حمايته من آثار الأزمة. نتيجة انخفاض أسعار النفط الأسواق العالمية منذ جوان 2014، تعتمد السلطات إلى إجراء خفض الدينار بغية رفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها للدينار، حيث تراجعت قيمة الدينار من 80.58 دج/\$ في 2014 إلى 100.69 دج/\$ في 2015 بمعدل انخفاض قدره 25%¹.

الجدول رقم (III-2) : تطور سعر الصرف للفترة 1996-2013

السنوات	سعر الصرف/دولار	السنوات	سعر الصرف/دولار
1996	54,75	2005	73,27
1997	57,71	2006	72,68
1998	58,74	2007	69,36
1999	66,57	2008	64,58
2000	75,26	2009	72,64
2001	77,68	2010	75,38
2002	79,68	2011	72,93
2003	77,39	2012	77,53
2004	72,06	2013	73,36

المصدر: زهير سعيدي، محمود جمام، سعر الصرف و تعادل القوة الشرائية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2007 ، ص 339.

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدينار عرفت انخفاضا مستمرا من سنة 1996 إلى غاية 2013 ، حيث نلاحظ انه تقريبا تضاعف سعر الدولار مقابل الدينار خلال هذه الفترة، حيث أن اتجاه الجزائر نحو تحرير قيمة الدينار الجزائري و إتباع نظام التعويم المدار لم يعطي الاستقرار الكافي لقيمة العملة الوطنية ، رغم انها ارتفعت سنتي 2007 و 2008. هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي

¹ _عبود عبد المجيد ، مرجع سبق ذكره، ص 181.

ساهم في تكوين احتياطات هامة من العملة الأجنبية والتي وصلت الى 143.1 مليار دولار سنة 2008، أي انخفاض سعر الصرف الأجنبي.

الجدول رقم(III-3): تطور سعر الصرف للفترة 2014-2018

السنوات	سعر الصرف/دولار	سعر الصرف/أورو
2014	80,56	106.91
2015	100,46.	117,06.
2016	109,47.	116,37.
2017	110,96.	137,49
2018	115,95.	137,31.

المصدر: وزارة المالية www.mf.gov.dz

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الدينار عرفت انخفاضا مستمرا من سنة 2014 الى غاية 2018 ، لعل ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط و التوسع النقدي (ارتفاع حجم الكتلة النقدية) و البرامج الاقتصادية التي اعتمدها الجزائر في هذه الفترة، لا سيما البرنامج التنموي الخماسي 2009-2014.

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج و المؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسن مناخ الاقتصاد الوطني و تحسن وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية و الجزئية كان يرمي الى تحقيق الأبعاد الاقتصادية.

الفرع الأول: الانتقال من نظام الصرف الثابت إلى نظام الصرف العائم المدار

لقد بدأ تغيير وتحرير نظام الصرف والمدفوعات والتجارة الخارجية منذ سنة 1994، أي بعد التخفيض الثاني المقدر بنسبة 40.17% على إثر الاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك بعدما كان مثبتا و مسيرا إداريا منذ 1974 ، حيث عممت الجزائر في البداية التحويل التجاري لجميع العمليات الجارية مع الخارج ابتداء من 12 أبريل 1994 ، كما أدخلت بعد ذلك تغييرات تتمثل في تحديد سعر الصرف حسب جلسات التثبيت القائمة على العرض والطلب عوض التحديد الإداري بداية 1995 ، حيث دخلت الجزائر في مطلع 1996 في نمط الصرف العائم الموجه بقوى السوق، وتخلت نهائيا عن نمط الصرف الثابت. والتحديد الموجه إداريا لسعر الصرف من خلال سلة العملات بدأ نظام التثبيت، في التنفيذ في أكتوبر 1994 كمرحلة تمهيدية لنظام الصرف العائم المدار، حيث يقوم هذا النظام على جلسات لتحديد سعر الصرف من خلال المناقصة والمزايدة التي تتم بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، ويقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد، بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي، حيث يعبر كل بنك عن رغبته في الحصول على

ما يريد بسعر الصرف الذي يراه مناسباً له، وبعد مقارنة المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر و المبالغ المطلوبة من قبل البنوك التجارية والمؤسسات المالية المشاركة يتم القرار على أساس المقارنة، فإذا كان العرض متقارباً أو أكبر من الطلب فإنه يتم تحديد وتثبيت سعر الصرف على أساس أدنى سعر من بين العروض التي قدمت، أما إذا بقي العرض أقل من الطلب، يقوم بنك الجزائر من خلال جلسة أو عدة جلسات بمراجعة وتعديل المبلغ المعروض وسعر الصرف المرغوب فيه حتى يحصل التوازن بين العرض والطلب ومنه يتحدد سعر الصرف .

واستعمال سعر الصرف كأداة فعالة في تقليص الاستيعاب وخاصة تخصيص وتوزيع الموارد حسب الاحتياج الوطني من خلال متطلبات السوق، فسعر الدينار الذي يتحدد من خلال جلسات التثبيت شبه واقعي وحقيقي لأن تحديده يتم حسب العرض والطلب عكس التحديد في السابق، وهو ما يمكن من تجنب اللجوء كل ما اقتضت الضرورة أو الحاجة إلى تعديل سعر الدينار، كما أن الهدف من تقويم نمط الصرف هو الوصول إلى تعزيز قابلية تحويل الدينار في محيط يتميز باستقرار سعر الصرف الرسمي، وانخفاض سعر الصرف الموازي في السوق غير الرسمية.

الفرع الثاني: إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك

في إطار برنامج التعديل الهيكلي الذي امتد من أبريل 1995 إلى مارس 1998 ، ونظراً للأهمية التي تملكها أسواق العملات الأجنبية في تحديد أسعار الصرف، أصدر بنك الجزائر قرار إنشاء سوق الصرف ما بين البنوك في 23 ديسمبر 1995 ، وهي تعتبر المرحلة الأخيرة للإصلاحات المتعلقة بسوق الصرف، وقد انطلق نشاط السوق بشكل فعلي في 2 جانفي 1996 بعد إصدار التعليمية 95 / 97 في 27 ديسمبر 1995 التي تحدد الوظائف وتنظم سوق الصرف ما بين البنوك، حيث يتحدد سعر صرف الدينار يومياً بشكل حر حسب العرض والطلب على الصرف الأجنبي بين أهم المتدخلين. بنك الجزائر والبنوك والمؤسسات المالية. ويلعب بنك الجزائر في هذا النظام دوراً منظماً، كما يهدف إلى مراعاة الأهداف المسطرة تماشياً مع السياسات النقدية والمالية، الأمر الذي يجعل التغيير الجذري في سياسة الصرف يهدف إلى التخلي عن الصرف الثابت والتحديد الإداري لسعر صرف الدينار للتحويل إلى نظام ذو مرونة كبيرة، وإلى تحسين أداء الإنتاج خارج المحروقات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني للتصدير وإحلال الواردات ومنه الوصول إلى سعر صرف حقيقي متوازن، فقد أصبح الانتقال إلى اقتصاد السوق بعد التغييرات الاقتصادية الدولية وخاصة بعد تراجع النظام الاقتصادي المخطط ضرورياً، كما أن إدخال نظام الصرف العائم في الجزائر بعد ما تم تخفيض قيمة الدينار أصبح ضروري لأن الوضع الاقتصادي الحقيقي والنقدي وما أدى إليه من صدمات تدعو إلى ذلك قصد تصحيح وضمان استقرار الوضع.

والاختيار بين نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم يكون على أساس نوع الاختلالات الاقتصادية ونوعية الصدمات (حقيقية أو نقدية) والأهداف المرغوبة في تحقيقها، حيث أن نظام الصرف العائم هو أكثر ملائمة عندما يكون الوضع الاقتصادي الداخلي والخارجي في وضع متدني، وهذا ما كانت تعرفه الجزائر، وبدأ الانتقال إلى نظام الصرف العائم بترك سعر الدينار يتراجع ثم تخفيضه في سنتي 1991 و 1994 ، والملاحظ ميدانياً أن قيمة الدينار عرفت تراجعاً اسمياً يفوق نسبة 120 %، وهذا يعني أن قيمة الدينار كان مبالغاً فيها إلى هذه الدرجة حتى تنزل وتخفض إلى هذا المستوى.

المبحث الثالث: دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف

يلعب بنك الجزائر دورا هاما في إدارة سياسة الصرف وذلك من خلال إدارته للسياسة النقدية من اجل تحقيق الأهداف المرجوة و المتمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار النقدي ، يكون هذا الاستقرار ناتجا عن استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف، حيث تتفاوت هذه الأدوات حسب الوضع الاقتصادي للدولة، ولهذا على بنك الجزائر تبني آليات تتناسب مع هذا الوضع وذلك لإدارة فعالة للوضع النقدي.

المطلب الأول: دور بنك الجزائر في إدارة سياسة سعر الصرف في ظل التعويم المدار

يعتبر تحقيق استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي تقريبا (سعر الصرف الحقيقي الفعلي من السعر الصرف الاسمي) من أهم الأهداف التي يسعى بنك الجزائر الى تحقيقها وذلك من خلال أهم العمليات التالية:

الفرع الأول: التنظيم القانوني لسوق الصرف

تم استحداث سوق ما بين البنوك في الجزائر في جانفي 1996 ، حيث سمح للبنوك التجارية والمؤسسات المالية بأن تحتفظ بمراكز عملات الأجنبية والتجارة فيها فيما بينها. والسوق البنكية للصرف هي سوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية، حيث تعاج كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والأجلة للعملة المحلية مقابل عملات أجنبية وبكل حرية في التحويل . وسوق الصرف ما بين البنوك نوعان سوق الصرف ما بين البنوك الأجل وسوق الصرف ما بين البنوك العاجل. تندرج عملية الرقابة على الصرف ضمن آليات تنظيم سوق الصرف والعمل على استقراره، حيث تتم هذه العملية من خلال وضع مجموعة من التعليمات والآليات من قبل بنك الجزائر للتحكم في جميع التدفقات المالية بين الجزائر والخارج، ومن أبرزها ضرورة أن تتم عملية تحويل الأموال من وإلى الجزائر عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة او المرخص العمل بها في الجزائر.

وقد حدد النظام رقم 92_ 04 المؤرخ في 22 مارس 1992 فيما يتعلق بمراقبة الصرف شروط وضوابط تنفيذ هذه المراقبة وانجازها ، ويمكن تفويض حق تسيير الصرف وخاصة فيما يتعلق بتسيير وسائل الدفع بالعملات الأجنبية الناتجة عن إيرادات المحروقات الى الوسائط المالية المعتمدة، ومن أهم العناصر الداخلة في هذا التفويض نذكر التالي:

- ودائع الزبائن من حسابات العملة الصعبة لدى الوسائط.
- عوائد الصادرات خارج المحروقات والعوائد المنجمية.
- المبالغ الناتجة عن عمليات الشراء في سوق الصرف.
- الأموال الناتجة عن الاقتراض بالعملة الصعبة المتعاقد عليها من قبل الوسائط المالية المعتمدة.

الفرع الثاني: تفعيل لدور البنوك في السوق المصرفية

اتخذ بنك الجزائر في سنة 2011 إجراءات جديدة قصد تفعيل أكبر لدور المصارف في السوق البنينية لاسيما فيما يتعلق بتغطية مخاطر الصرف لصالح المؤسسات فتم تطوير أدوات تغطية مخاطر الصرف الآجل سنة 2012 حيث مكنت هذه التدابير البنوك التجارية من تغطية خطر الصرف الذي يمكن أن تواجهه زبائنها، مع إبقاء هذه البنوك نشطة في السوق البنينية للصرف، ونظرا للأجل القصيرة جدا الخاصة بتسوية عمليات التجارة الخارجية للجزائر مع بقية العالم، بما في ذلك تسوية الواردات من مواد التجهيز فان مخاطر الصرف هي منخفضة نسبيا، كون تسديدات الخارجية تتم غالبا فورا.

الفرع الثالث: ضبط سوق البنينية للصرف

في إطار دوره في ضبط سوق البنينية للصرف، عزز بنك الجزائر بصفة خاصة سنة 2012 المتابعة اليومية لتطور سعر الصرف الاسمي انسجاما مع أفاق تطور الأسعار النسبية للصرف، حيث استقر سعر الصرف الفعلي الاسمي للدينار في سنة 2012 ، في حين سجل سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعا في قيمته قدره 5.8% كمتوسط سنوي نتيجة لتوسع فوارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين.

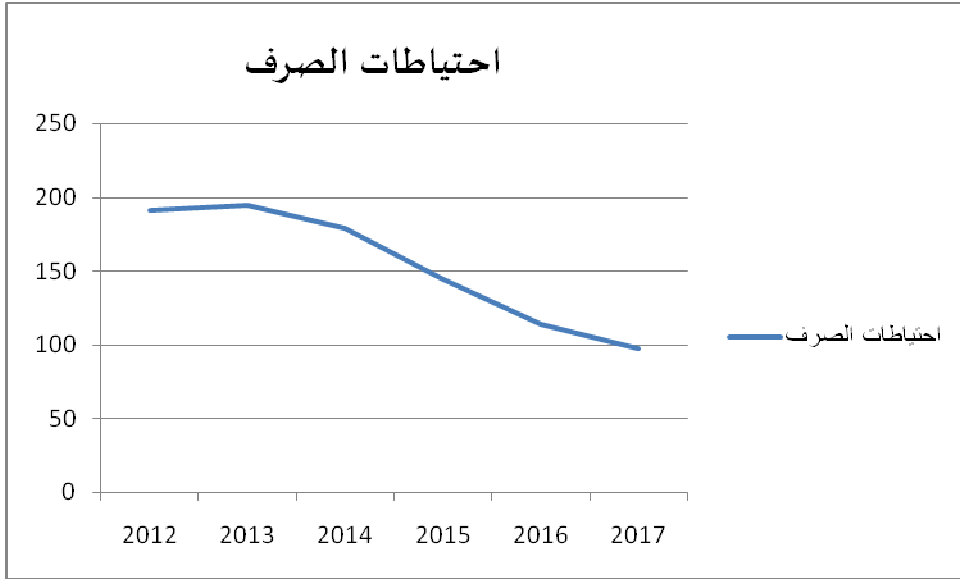
من بين الأهداف المسطرة لبنك الجزائر ما يلي:

- استكمال بناء سوق الصرف ما بين البنوك الموحدة وتحرير المعاملات وفق متطلبات العرض والطلب بما في ذلك سعر الصرف وحركة حيازة النقد الأجنبي؛
- تطور دور الجهات مرخص لها بالتعامل بالنقد الأجنبي (بنك مركزي، بنوك متعددة) الجهات غير المصرفية التي يرخص لها بالتعامل في مجال بيع وشراء النقد الأجنبي وتشجيعها للقيام بدور الوساطة المصرفية.
- العمل على بناء احتياطات البنك المركزي للمساعدة في استقرار سعر الصرف واستحداث آليات لذلك؛
- إصدار الميثاق المهني للمتعاملين بالنقد الأجنبي؛
- استكمال نظام تسجيل رأسمال أجنبي، والاستثمارات الخارجية بغرض توفير معلومات عنها ومتابعتها؛
- تنظيم استخدامات موارد النقد الأجنبي بالبنوك والجهات غير المصرفية التي يرخص لها التعامل بالنقد الأجنبي بهدف الحفاظ على موقف متوازن بالنقد الأجنبي لضمان السلامة المالية.

الفرع الرابع: الحفاظ على احتياطات الصرف

أدت العجوزات المعتبرة في ميزان المدفوعات المسجلة في 2015 و 2016 والعجز الأقل حدّة المسجل في 2017 ، إلى تراجع حاد لاحتياطات الرسمية للصرف (باستثناء الذهب).

الشكل رقم (III-1) : تطور احتياطات الصرف



المصدر: من إعداد الطالب، حسب المعطيات.

بالفعل، انتقلت الاحتياطات من 178.94 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 ، ثم إلى 114.14 مليار دولار في نهاية 2016 وانتهت عند 97.33 في نهاية 2017. مع ذلك، لا يزال مستوى احتياطات الصرف معتبرا، مُمثلا ما يقارب 20 شهرا من الواردات من السلع والخدمات؛ لا سيما وأن مستوى الدين الخارجي على المدى المتوسط والطويل يبقى منخفضاً تاريخياً 1.12٪ من إجمالي الناتج الداخلي. يفسر المستوى الذي وصلت إليه هذه الاحتياطات قدرة مقاومة الاقتصاد الوطني تجاه الانخفاض الحاد في أسعار النفط منذ جوان 2014. تعود مسؤولية إدارة وتسيير احتياطات الصرف الى بنك الجزائر، فهو يعمل على المحافظة على قيمتها الحقيقية وحمايتها من الاستنزاف والتآكل وهي تستعمل في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية مثل تسديد الدين الخارجي، تنوع الصادرات، رفع مستواها الخارجي للمحروقات، معالجة العجز في ميزان المدفوعات والتصدي للالتزامات المالية... الخ. بلغت احتياطات الصرف للجزائر 190.7 مليار دولار في سنة 2012 لتصل الى 194.4 سنة 2013 . والملاحظ أن احتياطات الصرف في الجزائر لم تعرف انخفاضا خلال الفترة 2000 و 2013 ويعود ذلك الى التسيير الحذر من قبل بنك الجزائر للاحتياطات الصرف وذلك بقيام بنك الجزائر بما يلي:

_ إدارة الاحتياطيات من العملة الأجنبية القابلة للتحويل وذلك بيعا او شراء بهدف إحداث استقرار في سعر الصرف الدينار ويتم ذلك من خلال استثماري صناديق الأوراق المالية خاصة في الخارج بمعدل عائد 2 %، وكذلك استثمارها في شكل سندات لها هامش كبير من الضمانات المقدمة للجزائر، ويعمل بنك الجزائر على تحقيق هدف تعويض تكلفة الفرصة البديلة بإدارة حافظة الأوراق المالية إدارة مربحة دون أن يعرض احتياطياته للخطر من خلال ضمان سلامة رأس المال.

_ تنوع العملات المشكلة للاحتياطيات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات في سوق الصرف الدولية باختيار العملات يتم استعمالها في الساحة الدولية
_ اتخاذ إجراءات إدارة الحوافظ الدالية بزيادة العائدات عن كل عملة الى أقصى حد مع مراعاة التقليل من المخاطر الى حد أدنى.

لهذا السبب، علاوة على ضرورة الحفاظ على مستوى ملائم، المعبر عنه بعدد أشهر الاستيراد، وفقا للممارسات الدولية الجيدة، يصبح من الضروري أن يتم توجيه هذه الاحتياطيات من الصرف، أساسا، نحو تمويل الواردات من السلع والخدمات التي تساهم في نمو الاستثمار الإنتاجي المُسوّق في الصناعات المعملية والخدمات الإنتاجية، باعتباره الكفيل الوحيد لتنويع الاقتصاد الوطني ورفع الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثاني: نتائج إدارة سعر الصرف المرن المدار من قبل بنك الجزائر

في محاولته للسيطرة على تقلبات سعر الصرف، توصل بنك الجزائر الى عدة نتائج منها:

الفرع الأول: على مستوى استقرار الدينار الجزائري

_ عرف سعر الصرف الحقيقي الفعلي استقرارا نسبيا على المدى المتوسط والقصير وساهمت إدارة سعر الصرف في الاستقرار المالي الخارجي.

_ الحفاظ على احتياطيات الصرف هي من بين الأهداف الأساسية التي يسعى بنك الجزائر للحفاظ عليها ونظام الصرف المرن المدار بمفهومه النظري لا يحتاج الى تدخلات كبيرة من قبل بنك الجزائر في سوق الصرف وهذا ما يوفر قدرا من الاحتياطيات بالإضافة الى التسيير الحذر لاحتياطيات الصرف الجزائرية من قبل بنك الجزائر من خلال العمليات التالية:

_ استثمار في صناديق الأوراق الدالية خاصة في الخارج.

_ تنوع العملات المشكلة للاحتياطيات لتفادي المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات.

_ اتخاذ إجراءات إدارة الحوافظ المالية.

الملاحظ أن بنك الجزائر قد نجح نسبيا في تحقيق أهم أهداف سياسة سعر الصرف وهي تحقيق استقرار الدينار الجزائري وخاصة في مرحلة الاستقرار الاقتصادي والنقدي، رغم انخفاضه في الفترة الممتدة بين 2000 و 2003 بحوالي 5.77 % إلا أنه عاود الارتفاع ليبلغ أقصاه في سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية وهذا ما يعكس عدم استقرار سعر صرف الفعلي الحقيقي على المدى المتوسط والطويل مما أدى أن تدخلات البنك الجزائر والتي لم تكن محدودة في سوق الصرف.

الفصل الثالث : دور بنك الجزائر في استقرار سعر الصرف

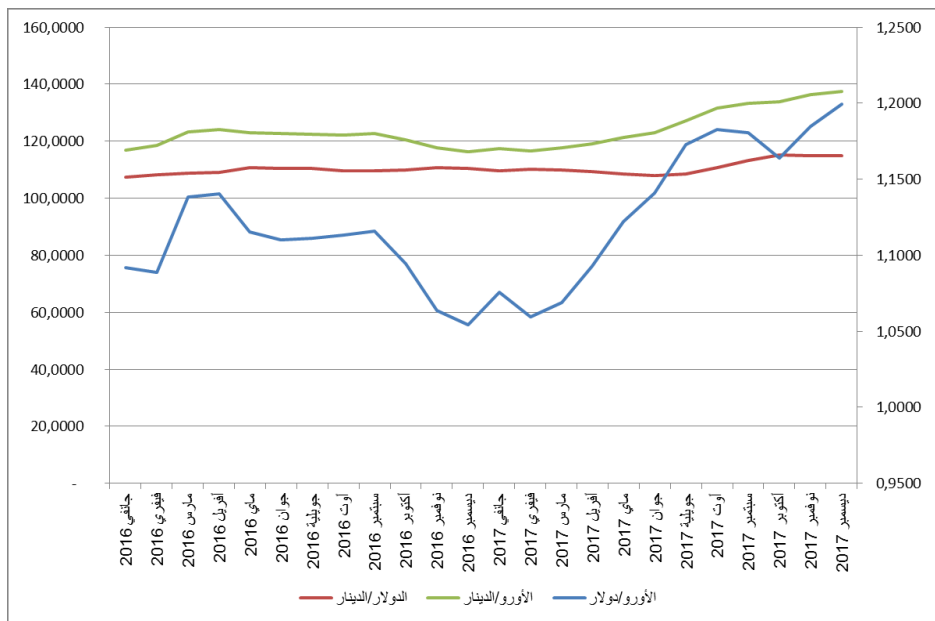
وساهم التسيير المرن لسعر الصرف من طرف بنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي أثبتت فعاليتها في سنة 2013 والمتميزة بحركات واسعة في أسعار الصرف لأهم العملات.

ففي ظرف يتميز بشبه استقرار لأسعار صرف الأورو/الدولار، بأسعار الصرف لنهاية الفترة في أسواق الصرف الدولية بين جوان 2016 وجوان 2017 عرف السداسي الثاني من 2016 والسداسي الأول من 2017 فترة استقرار نسبي لسعر صرف الدينار مقابل العملتين الرئيسيتين للمعاملات الخارجية للجزائر. في 2017 ، أدى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار 12.3٪ ومقابل عملات البلدان المتقدمة والناشئة(الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر) ، إلى نفس اتجاه تطور سعر صرف الأورو مقابل الدينار. هكذا، وبالمتوسط السنوي، انخفض سعر صرف الدينار بنسبة 3.3٪ مقابل الأورو في 2017، مقابل انخفاض

ب 8.0٪ بين 2015 و 2016. مقابل الدولار الأمريكي، انتقل سعر صرف الدينار من 109.4654 دينار للدولار الواحد في 2016 إلى 110.9610 دينار في 2017، أي بانخفاض طفيف قدره 1.4٪ ، مقابل انخفاض ب 8.2٪ في السنة السابقة.

بالمتوسط الشهري، انتقل سعر صرف الدينار من 110.9002 دينار للدولار الواحد في ديسمبر 2016 إلى 115.2419 دينار للدولار الواحد في ديسمبر 2017، أي بتراجع قدره 3.8٪. على أساس سعر الصرف في نهاية الفترة، انخفضت قيمة الدينار بنسبة 15.4٪، مقابل الأورو وبنسبة 3.8٪ مقابل الدولار بين نهاية ديسمبر 2016 ونهاية ديسمبر 2017. حدثت الانخفاضات المعتبرة في سعر صرف الدينار في السداسي الثاني من 2017 ، حيث سجّلت 10.5٪ و 6.5٪ مقابل الأورو والدولار، على التوالي.

الشكل رقم (III-2) : تطور أسعار صرف الدينار



المصدر: التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر

في ظرف يتميز باستمرار الاختلالات في الحسابات الخارجية والعامّة وبالتطور غير الموازي لبعض أساسيات الاقتصاد الوطني، لا سيما فارق التضخم مع شركائنا التجاريين الرئيسيين، يعكس انخفاض سعر صرف الدينار، خاصة مقابل الأورو، إلى حد كبير، تطور أسعار صرف عملي التسديد الرئيسيتين للجزائر الأورو مقابل كل العملات تقريبا والدولار مقابل بعض عملات البلدان الشريكة.

الفرع الثاني: على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي

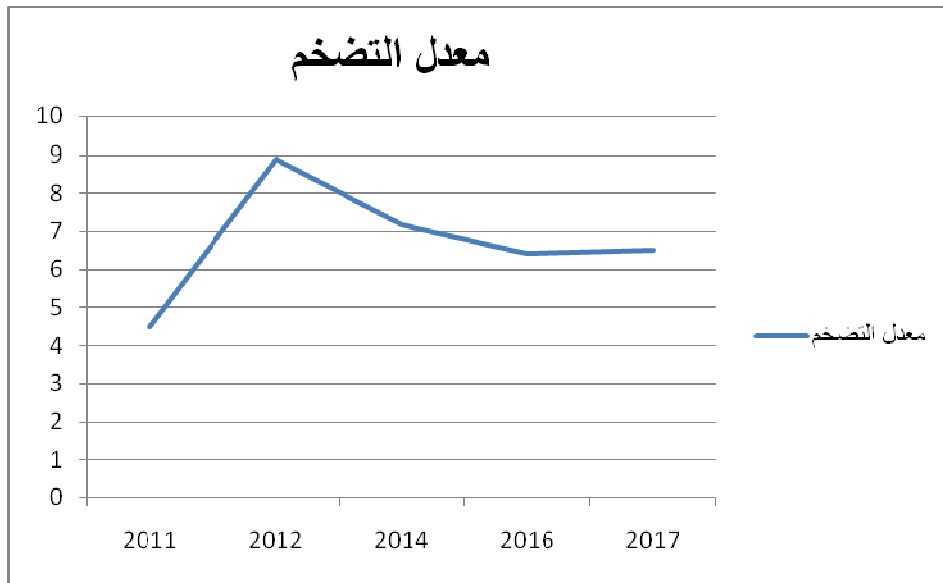
1- تنافسية الاقتصاد:

رغم الإطار التشريعي والتنظيمي الذي لم يجسد أهداف السلطة النقدية هذا بالإضافة إلى الالتزام بشروط الصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بهدف من تدخلات بنك الجزائر والمتمثل في تشجيع الصادرات وتخفيض الواردات بفعل عملية التخفيض وهذا يعود إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، تمثل صادراته من المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق العالمية للنفط ونسبتها تفوق 98% أما صادرات خارج المحروقات فهي ضعيفة جدا.

2- سعر الصرف والتحكم في التضخم المستهدف:

أظهر نموذج محددات التضخم الذي تم إعداده من طرف مصالح بنك الجزائر بوضوح أن مساهمة معدل سعر الصرف الفعلي الاسمي في التضخم كانت ضعيفة جدا خلال الفترة ما بين سنة 2000 و 2012 مقارنة مع المحددات الأخرى، بما فيها الكتلة النقدية خارج ودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات وودائع بالعملة الصعبة. إجمالاً بلغ متوسط التضخم السنوي سنة 2012 8,9% مقابل 4,5% سنة 2011.

الشكل رقم (III-3): تطور معدل التضخم



المصدر: من إعداد الطالب، حسب المعطيات.

حيث عرف التطور نحو الارتفاع لمتوسط الوتيرة السنوية للتضخم المسجل في 2014، 2015 و 2016 اتجاهها معاكسا في سنة 2017، لينخفض المتوسط إلى 6,5%، مقابل 6,4% في 2016. وقع هذا التباطؤ في نمو مؤشر

الأسعار عند الاستهلاك، الأكثر وضوحاً من حيث الانزلاق السنوي، على الرغم من الارتفاع البسيط في نمو الكتلة النقدية (M2).

أدى تقلص فارق التضخم بين الجزائر وشركائها التجاريين والارتفاع المعتدل في أسعار البترول في 2017 إلى الانخفاض المعتبر في مستوى اختلال قيمة العملة الوطنية مقابل عملات أهم البلدان الشريكة تجارياً.

الخلاصة:

كخلاصة لهذا الفصل، استنتجنا انه يعد بنك الجزائر مؤسسة حكومية ذات استقلالية، يقع على رأس النظام البنكي، بحيث يمتاز بأهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الإصدار النقدي، ومهمة إدارة السياسة النقدية ويقوم أيضا بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الحكومة. عرفت الجزائر عدة إصلاحات فيما يخص سعر صرف الدينار من شأنها تحسين مستوى العام للأسعار و محاولة منها للاستقرار النقدي، حيث انه عمل بنك الجزائر من خلال تدخله في سوق الصرف الأجنبي إلى تدعيم العملة الوطنية محاولة منه الحفاظ على استقرارها قدر الإمكان وذلك عن طريق وضع القواعد والتعليمات القانونية المنظمة لعملية الصرف.

الغائمة

لقد كان سعينا من خلال هذه الدراسة معرفة ما مدى تأثير دور البنك المركزي فيما يخص استقرار أسعار الصرف وإيجاد نموذج يتماشى مع الواقع الاقتصادي الجزائري في الخارج، وذلك باستخدام أساليب و عمليات عدة من تهدف الى تجنب مخاطر أسعار الصرف و الحد من تقلباتها.

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم، كما أنه يلعب دور كبير في قدرة الاقتصاد التنافسية، حيث تزداد أهميته في أن التقلبات التي تمسه قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد ككل من خلال علاقته المباشرة وغير المباشر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

يحتل البنك المركزي هرم النظام المصرفي في أي اقتصاد، فهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية، ولا يهدف الى تحقيق الربح المادي وإنما يهدف الى خدمة الاقتصاد الوطني و من اهم وظائف البنك المركزي في الوقت الحالي مع كثرة الازمات هو الاشراف و الرقابة على البنوك.

وفي الاخير تم تدعيم الجانب النظري لموضوعنا بدراسة تطبيقية لبنك الجزائر تتمحور حول الاجراءات المطبقة من طرف بنك الجزائر و الهادفة الى تحقيق الاستقرار النقدي، من خلال تدخل البنك في سوق الصرف من اجل تدعيم العملة الوطنية.

اولا: اختبار الفرضيات

الفرضية الاولى: لسعر الصرف مخاطر عدة لا يمكن التحكم فيها .

هذه الفرضية صحيحة، وهذا ما تم تأكيده في الفصل الأول، وهذا راجع الى مبدأ التوقع، أي ان خطر سعر الصرف راجع الى التغيرات الغير المتوقعة في أسعار الصرف التي لا يمكن التنبأ بها، حيث ان التقلب المستمر الذي يحدث على مستوى أسعار صرف العملات الممتدولة تؤثر سلبا و بطريقة مباشرة على الاطراف المعنية.

الفرضية الثانية: البنك المركزي له دور فعال في المحافظة على استقرار سعر الصرف.

هذه الفرضية صحيحة، باعتبار أن الدول الاكثر تقدم هي التي تتحكم في سعر الصرف، وذلك عن طريق عدة آليات تتماشى مع اقتصاد العالمي و تخدم السياسة النقدية الدولية ، من بين تلك الآليات تخفيض قيمة العملة تارة، و رفعها تارة أخرى.

الفرضية الثالثة: إن الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر غير فعالة بالقدر الكافي للحد من تقلبات سعر الصرف.

هذه الفرضية صحيحة كذلك تم تأكيد صوابها من خلال ملاحظة ذلك على التغيرات المؤثرة والمهمة في سعر صرف الدينار الجزائري خاصة في السنوات السابقة والأخيرة حيث انتهجت الجزائر سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك كإعطائه أكثر مرونة ولكن كل ذلك باء بالفشل دون نتيجة، وقيام السلطات النقدية بالتصريح بأن سيتم تعويمه أي أن سعر صرف الدينار سيخضع لقوى العرض والطلب (أي يتمتع بأكثر مرونة) ولكن في حقيقة الأمر أن الدينار الجزائري يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم وأن السلطات النقدية تقوم بالتصريح إتباع نظام الصرف العائم المدار لكنه في الحقيقة هو أقرب لنظام ربط منه من نظام التعويم، إن الأمر الذي دفع ببنك الجزائر إلى نقل هذه التصريحات هي الضغوطات من طرف صندوق النقد الدولي.

ثانيا: نتائج البحث

انطلاقا من هذه الدراسة، تم التوصل الى النتائج التالية:

1. يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية في الدولة، وبالتالي فهو المشرف على إدارة السياسة النقدية وتنفيذها بما يتوافق وأهداف السياسة الاقتصادية، بما يضمن تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحد من ارتفاع الأسعار وتخفيض معدلات التضخم واستقرار أسعار الصرف وتوازن ميزان المدفوعات.
2. يعتبر البنك المركزي بنك الدولة ومستشارها المالي وهو المسؤول عن تصحيح الاختلالات التي تحدث على المستوى النقدي، إذ أن البنوك المركزية في معظم دول العالم تمثل السلطة النقدية وهي مكلفة بتسيير الشؤون المتعلقة بالنقد، وتنحصر أهميتها أساسا في إدارة السياسة النقدية وتسيير احتياطات الدولة من العملة الصعبة، وتمثيل الدولة في الهيئات النقدية والمالية الدولية وإجراء المفاوضات معها، بالإضافة إلى أن البنك المركزي يتخذ كل ما يراه مناسبا لتصحيح الاختلالات التي قد تحدث على المستوى النقدي من خلال التأثير في عرض النقود مما يؤدي إلى الحد من الضغوط التضخمية التي قد تحدث من جراء ازدياد العرض النقدي. هذا بالإضافة إلى الإجراءات الأخرى المتعلقة باستقرار كل من سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات، كالرقابة على الصرف وتخفيض قيمة العملة بهدف زيادة الصادرات بالتالي زيادة الطلب على العملة ومن ثم إعادة الاستقرار لها.
3. يعتبر سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد، وترتبط تغيرات سعر الصرف ارتباطا وثيقا مع السياسات الاقتصادية الأخرى للدولة والمتمثلة في السياسة النقدية، السياسة المالية، والسياسة التجارية، وذلك نظرا لتأثيره الكبير في سياسات رفع القدرة التنافسية وسياسات إدارة الطلب.
4. يتحدد سعر الصرف على أساس مبادلة عملة دولة ببقية عملات الدول الأخرى ، عن طريق تفاعل قوى العرض و الطلب أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في الدولة، كما يتحدد بناء على النظام المتبع من طرف السلطة النقدية للدولة ، ويتأثر بعدة عوامل اقتصادية كعرض النقود وأسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحالة ميزان المدفوعات وحالة الموازنة العامة، بالإضافة إلى عوامل أخرى كعدم الاستقرار السياسي...
6. شهد تطور سعر صرف الدينار الجزائري عدة مراحل من شأنها التماشي مع تطورات الاقتصاد العالمي، لكن هذه التطورات باءت بالفشل، وذلك لاعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر وحيد ألا وهو أسعار المحروقات، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان وحسب عملة الصادرات وأهم هذه العملات هي الدولارو الأورو. رغم تصريح البنك الجزائري بأنه يتبع نظام التعويم المدار.

7. إنّ المؤشر المستهدف لسياسة سعر الصرف لبنك الجزائر هو سعر الصرف التوازني. يعرّف سعر الصرف هذا بسعر الصرف الفعلي الاسمي نسبة إلى الأسعار النسبية للاقتصاد الوطني والبلدان الشريكة الرئيسية، والذي يسمح، في آن واحد بالحصول على نمو غير تضخمي (التوازن الداخلي) وعلى حساب جاري لميزان المدفوعات مستدام (التوازن الخارجي).
8. لتقدير سعر الصرف الفعلي التوازني، طور العديد من الآليات من طرف الاقتصاديين، خاصة ضمن صندوق النقد الدولي. تستند الطريقة المتبناة من طرف بنك الجزائر على طريقة سعر الصرف التوازني السلوكي وتتمثل هذه طريقة في تحديد المتغيرات (الأساسيات) التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي طويل الأجل وتبحث عن علاقات التكامل بين هذه المتغيرات وسعر الصرف. يتضمن النموذج المعتمد أبرز المتغيرات وهي فارق الإنتاجية، ودرجة الانفتاح، وسعر البترول والنفقات العمومية.
- وإجمالاً يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار، والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.
- ثالثاً: التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها، توصلنا إلى الاقتراحات التالية:

1. مهما كان دور الصرف هاما في عمليات التدفقات النقدية ما بين المتعاملين الاقتصاديين، إلا أنه سبب ف عجز المؤسسات المحلية لذا يجب وضع استراتيجيات وأساليب لتغطية المخاطر الناجمة عنها.
2. دراسة وتطبيق آليات الصرف بشكل جيد للأخذ بعين الاعتبار مدى تأثيرها على السوق.
3. على بنك الجزائر أن يخضع عملياته إلى ميكانيزمات السوق، حيث يغامر للحصول على هامش ربح أكبر.
4. وضع رقابة موحدة يتولاها بنك الجزائر على عمليات الصرف، من خلال التجميع الفعال للمعلومات ووضع المبادئ والإجراءات التي تسمح له بالتدخل في الأسواق عند كل خلل طارئ لإدارة احتياطات الصرف.

قائمة المراجع

الكتب

- احمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار منهل اللبناني، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2009
- حسن احمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى
القاهرة، 2008.
- زينب حسين عوض الله، اقتصاديات النقود و المال، دار الجامعة الجديد للنشر، مصر، 2007.
- سعود جايد مشكور العامري، المالية الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، مصر، 2010.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2005.
- عادل احمد حسين، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،
لبنان، 2003.
- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدار الجامعية، 2007.
- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص57.
- كامل بكري، الاقتصاد الدولي، المكتب العربي الحديث، 2012.
- محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي و المصرفي، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، الاسكندرية، 2011.
- محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود و البنوك، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،
الأردن، 2012.
- محمد علي إبراهيم العامري، إدارة محافظ الاستثمار، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
- محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المنهل اللبناني، الطبعة
الأولى، بيروت، 1998.
- محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- محمود عبد الرازق، الاقتصاد الدولي و التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،
مصر، 2010.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2000، الجزء الثاني، الجزائر،
2000.
- موسى سعيد مطرو وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة
الأولى، عمان، 2014.
- يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية و دورها في اقتصاديات الدول ، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية،
2015.

الرسائل الجامعية

- ايمان باديس، دور الابنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية، شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2011/2012.
- بغداد زيان، تغيرات سعر صرف الدولارو اليورو و اثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012/2013.
- بلببوض خديجة، اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2017.
- بن حمودة فاطمة الزهراء، اثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- بن زاوي هاجر، اثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016/2017.
- دوحى سلمى، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، أطروحة دكتوراة في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015.
- سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي، رسالة ماجستير في ادارة اعمال المؤسسات، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2008/2009.
- سفيان او عمران، أهمية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية في تحقيق الاستقرار الجهاز المصرفي، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017.
- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015.
- عبود عبد المجيد، اثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، 2007.
- قاسم تيميزار، اثر تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2015.
- ### الاوراق البحثية
- حيدر حسين ال طعمة، استقلالية البنوك المركزية: المبررات و المعايير، شبكة النبا المعلوماتية، 02-12-2018، على الرابط <https://m.annabaa.org>، 2018/12/29.
- خلف محمد حمد الجبوري، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية، مجلة تكريت للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد رقم7، العدد رقم23، جامعة تكريت، 2011.
- رجاء صادق بيجان، إدارة المخاطر أسعار الصرف العملات باستخدام عقود المشاركة، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد21، جامعة التقنية الوسطى، 2016.
- زهير سعدي، محمود جمام، سعر الصرف و تعادل القوة الشرائية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد الثاني، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ديسمبر 2007.
- صلاح الدين حامد، أسعار صرف العملات، اضاءات، العدد12، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، جويلية، 2011.
- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التعويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد4، جامعة الشلف، الجزائر.

التقارير

- التقرير السنوي 2017 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر

- وزارة المالية www.mf.gov.dz

القوانين والمراسيم

- المادة رقم 9 إلى 10 من الأمر 11/03 الصادر في 26 أوت 2003 ، المعدل والمتمم في 26 أوت 2010 من الأمر رقم 04-10 .

المخلص:

يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك حيث يتحدد سعر الصرف وفق قواعد والأعراف الدولية وذلك لتحقيق أهداف تسيير نظام الصرف المدار لاسيما استقرار سعر الصرف عند مستوى التوازي والتسيير الحذر لاحتياطات الصرف وتنظيم عملية الرقابة على الصرف. وبالرغم من مساهمة الأنظمة والقوانين التي تحكم تنظيم البنك المركزي للتطورات التي تعرفها الساحة المالية إلا أن تطبيقها وفعاليتها يبقى محدودين، نظرا لمدى استقلالية كل بنك، وكذا الوضع الاقتصادي الذي يعمل فيه.

الكلمات المفتاحية:

البنك المركزي، سعر الصرف، أنظمة سعر الصرف، تقلبات سعر الصرف

Résumé :

La Banque d'Algérie intervient sur le marché des changes interbancaire où le taux de change est déterminé conformément aux règles et normes internationales afin d'atteindre les objectifs de gestion du système de change géré, notamment la stabilité du taux de change au niveau de l'équilibre et la gestion prudente des réserves de change et la réglementation du contrôle des changes.

Bien que les règlements et les lois régissant la réglementation de la Banque centrale soient compatibles avec l'évolution de la scène financière, leur application et leur efficacité restent limitées, compte tenu de l'indépendance de chaque banque et de la situation économique dans laquelle elle opère

Mots clés :

Banque centrale, taux de change, régimes de change, fluctuations du taux de change